



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة

ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الصناعية

دراسة حالة مؤسسة إنتاج مواد البناء تقّرت

تحت إشراف الأستاذ:

بوصييع العايش ربيع

إعداد الطلبة:

جوغي نصر الدين

شابي يوسف

عوادي فريد

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر "ب" بجامعة الوادي

عيشوش محمد الحافظ

مشرفا ومقررا

أستاذ مساعد "أ" بجامعة الوادي

بوصييع العايش ربيع

ممتحنا

أستاذ مساعد "أ" بجامعة الوادي

بديدة حورية

السنة الجامعية: 2018/2017



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة

ترشيح القرارات المالية في المؤسسات الصناعية

دراسة حالة مؤسسة إنتاج مواد البناء تقورت

تحت إشراف الأستاذ:

بوصييع العايش ربيع

إعداد الطلبة:

جوجي نصر الدين

شابي يوسف

عوادي فريد

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر "ب" بجامعة الوادي

عيشوش محمد الحافظ

مشرفا ومقررا

أستاذ مساعد "أ" بجامعة الوادي

بوصييع العايش ربيع

ممتحنا

أستاذ مساعد "أ" بجامعة الوادي

بديدة حورية

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ

عَلَيْكَ عَظِيمًا " صدق الله العظيم

(النساء: الآية 113)

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي ودراستي المتواصلة طيلة سنوات مضت إلى من ارتبط براء الله برضاها،
وقال فيهما الله عز وجل في كتابه: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني
صغيراً".

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا إلى من القلب يهواها، والعمر فداها والعين ترتاح لرؤياها،
إلى من جعلت اللجنة تحت أقدامها:

أمي الحبيبة أطل الله في عمرها.

إلى الذي علمني معنى الصبر والثبات وكل أماله أن يراني في أسمى المراتب:

أبي الغالي أطل الله في عمره.

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه، إلى جميع الأهل والأقارب.

كما أهدي عملي هذا إلى كل الأصدقاء والزلاء الذين جمعني معهم مراحل الحياة سواء
في العمل أو في الدراسة.

وإلى جميع من ساعدني لإتمام هذا العمل.

إلى كل من اتسع له قلبي ولم يذكره قلبي.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

نصر الدين

الإهداء

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث اهدي ثمرة جهدي هذه الى من

قال فيهما الرحمان:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى أعظم الرجال صبورا ورمز العطاء، الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي بتضحيات

جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة

أبي العزيز أطل الله في عمره.

إلى التي وهبتني الحياة، منحتني الحب والحنان، ربني بلطف وعلمتني كلمة الشرف والحياة إلى

أمي الغالية، أطل الله في عمرها.

إلى من حملهم ساعد أبي وحضنهم ساعد أمي إخوتي وأخواتي

وأبنائهم وبناتهم

إلى جميع الأصدقاء والزملاء.

إلى جميع من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكري

يوسف

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل اله علينا، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة

إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم...

إلى من عمل بكدي في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه

أبي الكريم أدامه الله لي

إن كان هناك أحد يُشكر على نجاحي وتفوقي فأنتَ وليس في ذلك إنكاراً

أمي رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه

إلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى من عمل معي بكدي بغية إتمام هذا العمل، إلى صديقايا ورفيقا دربي

يوسف. نصر الدين

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعاً يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج

فريد

شكر وعرفان

قال الله تعالى: «وسبحني الله التواكبين»

نبدأ بحمد وشكر المولى جل شأنه بديع السموات والأرض أن شق سمعنا وبصرنا بحوله وقوته وفضله

وتوفيقه في إخراج هذا الجهد والعمل إلى النور، والذي يعد قطرة من بحر.

كما نتفضل بشكرنا الخالص وحزيل الامتنان إلى الأستاذ المشرف: الدكتور بوصبيح ربيع العايش

الذي لم يخل علينا بجهد المتواصل وأفكاره النيرة وتوجيهاته وإرشاداته السديدة وآرائه القيمة وذلك

بتخصيصه لنا الأوقات الثمينة من أجل إثراء هذا العمل، فشكرا لك.

دون أن يفوتنا أن نتوجه بشكرنا الخاص إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كما نتقدم بشكرنا أيضا إلى كل موظفي شركة تجيني لإنتاج مواد البناء بتقرت الكرام، الذين ساهموا

في مساعدتنا بدون استثناء ونخص بالشكر مدير المؤسسة.

ونختتم شكرنا المبحل إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد، ونخص بالذكر مساعيد عبد

الرحمان.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر القرارات المالية في المؤسسة على نتائجها وتوازنها المالي وكيفية ترشيد هذه

القرارات في اتخاذ القرار المالي بما يتناسب مع

الاعتماد على الوثائق المالية الخاصة بها من أجل ترشيد قراراتها .

، تساؤلاتها،

الصلة، بهدف تطبيق المفاهيم النظرية للدراسة المأخوذة من القوائم المالية للمؤسسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القرارات المالية كان لها تأثير سلبي على مستوى الهيكل المالي للمؤسسة من حيث

لمخطر العجز عن تسديد التزاماتها المالية.

أما على مستوى النتيجة فلم تأثر القرارات التمويلية سلباً على كيفية خلق الثروة في المؤسسة كون النتيجة لم

: القرارات المالية، التوازن المالي، تحسين الاداء المالي، توازن الهيكل المالي.

Résumé de l'étude:

Cette étude visait à démontrer l'impact des décisions financières de l'institution sur ses résultats et de l'équilibre financier et la façon de rationaliser ces décisions dans un environnement caractérisé par les possibilités de concurrence et décisions financières en rapport avec les objectifs de l'institution en se fondant sur leurs propres documents financiers de l'Union afin de rationaliser ses ressources financières.

Pour atteindre les objectifs de l'étude et répondre à ses questions, nous comptons sur les informations et les données sur le sujet et pertinentes, afin d'appliquer les concepts théoriques de l'étude tirée des états financiers de l'institution.

L'étude a révélé que les décisions financières ont eu un impact négatif sur le niveau de la structure financière de l'institution en termes de la capacité de l'institution d'équilibrer l'effort de financement d'une part et sa politique d'investissement qui affiche informant l'incapacité de payer ses obligations financières.

Au niveau du résultat, il n'a pas été affectée négativement sur les décisions de financement comment créer de la richesse dans l'organisation que le résultat ne portait pas les niveaux élevés de coûts.

Mots clés: décisions financières, l'équilibre budgétaire, améliorer la performance financière, l'équilibre de la structure financière.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
II	
III	
IV	
V	
VI	
VII	
VIII	
IX	
	الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة
7	مقدمة الفصل الأول
14-8	المبحث الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة
8	:
10	ب الثاني: دور الوظيفة المالية ووظائف المدير المالي
13	: وأهمية
22-15	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي
15	: التحليل المالي
17	المطلب الثاني: وأهمية وأنواع التحليل المالي
20	: معايير ومستخدمي التحليل المالي
31-23	المبحث الثالث: الهيكل المالي وتعظيم الثروة في المؤسسة
23	: مفهوم الهيكل المالي
25	المطلب الثاني: دراسة الربحية
29	:
32	خاتمة الفصل الأول
	الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق توازن المالي في المؤسسة الاقتصادية
34	مقدمة الفصل الثاني

41-35	المبحث الأول: مفهوم القرارات المالية وأنواعها
35	:
37	المطلب الثاني:
40	:
55-42	المبحث الثاني القرارات المالية والتوازن المالي في المؤسسة
42	:القرار الاستثمارية وتوازن الهيكل المالي
48	المطلب الثاني:القرارات التمويلية وتوازن الهيكل المالي
53	:قرار توزيع الأرباح وتأثيره على قيمة المؤسسة
57	خاتمة الفصل الثاني
الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لمواد البناء	
59	مقدمة الفصل الثالث
66-60	المبحث الأول: تقديم مؤسسة تجيني لمواد البناء تقرت
60	:
61	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة وغاياتها
62	: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
79-66	المبحث الثاني: تحليل التوازن المالي وربحية مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء وأثره على اتخاذ القرار المالي
66	: تحليل التوازن المالي
70	: التحليل الوظيفي والقرار المالي في مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء
75	: القرار المالي وأثره على ثروة مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء
82-79	المبحث الثالث: دور المردودية في اتخاذ القرار المالي
79	: إعداد الميزانية الاقتصادية لفترة الدراسة وتحليلها
81	المطلب الثاني: ية المالية والاقتصادية وأثر الرفع المالي
83	خاتمة الفصل الثالث
86-84	الخاتمة العامة
89-87	قائمة المراجع
90	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
43		01-02
44		02-02
47		03-02
66		01-03
67		02-03
67		03-03
68		04-03
68		05-03
68	التطور في عناصر رأس المال العامل من أعلى الميزانية	06-03
69	حساب رأس المال العامل من أدنى الميزانية	07-03
69	التطور في عناصر رأس المال العامل من أدنى الميزانية	08-03
70		09-03
71		10-03
71		11-03
72		12-03
72	المال العامل الصافي الإجمالي FRng	13-03
72	التطور في عناصر رأس المال العامل الصافي الإجمالي	14-03
73	حساب الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال BFRex	15-03
73	حساب الإحتياج في رأس المال العامل BFRhex	16-03
74	حساب الإحتياج في رأس المال BFR	17-03
74	1....Tn	18-03
74	2....Tn	19-03
75	التطور في عناصر الخزينة	20-03
75		21-03
77	التطور في جدول حسابات النتائج	22-03
78		23-03

79	رة على التمويل الذاتي	24-03
79		25-03
81		26-03
82		27-03
82	حساب اثر الرفع المالي	28-03

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
12	قرارات المدير المالي	01-01
61	مخطط يبين موقع مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء	01-03
63	الهيكل التنظيمي للوظائف في المؤسسة	02- 03

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
90	ميزانية مؤسسة تجيني لسنة 2013	01
94	ميزانية مؤسسة تجيني لسنة 2014	02
98	يني لسنة 2015	03
102	ميزانية مؤسسة تجيني لسنة 2016	04

تمهيد:

تعتبر المؤسسة في ظل ما تتميز به البيئة الصناعية الحديثة و التغيير الذي شهدته المؤسسات من حيث نشاطها ووظائفها وأهدافها وباعتبارها الوحدة الفعالة والنشطة في النسيج الاقتصادي، ما يفرض عليها ضمان التسيير الحسن وفعالية نشاطاتها

وتعتبر
التحاذ
وترشيدته تعتبر
لها، كما
المالي،
التي
مختلف
المالي،
اتخاذهم
هذه

طرح الإشكالية:

من مجمل ما سبق فان التساؤل الذي تحاول هذه الدراسة عليه والذي يبرز دور اتخاذ القرارات الرشيدة في تحسين صياغته على النحو التالي:

كيف يمكن ترشيد القرارات المالية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة

الأسئلة الفرعية:

ومن هذه الصياغة يمكن استخلاص عدة أسئلة فرعية من ضمنها نجد:

- 1- ما هو مفهوم القرارات المالية وما هو أثره على تحقيق أهداف المؤسسة؟
- 2- هل يمكن تحسين الاداء المالي للمؤسسة انطلاقا من ترشيد القرارات المالية؟
- 3- هل يحسن ترشيد القرارات المالية من الوضعية المالية

الفرضيات:

:

- 1- تعتبر القرارات المالية جوهر الوظيفة المالية وهي تمثل مختلف البدائل المالية التي تختارها ادارة المؤسسة بغرض تحسين مستوى الربحية ورفع معدل المدرودية وبالتالي العمل على تحسين مستوى الاداء المالي للمؤسسة

-2

المالي في مختل (الربحية، المردودية)

ترشيد قراراتها المالية من خلال اختيار البدائل المالية المناسبة لطبيعة نشاطها ، تحسين الاداء المالي

المالي.

-3

أسباب اختيار الموضوع:

:

1- الأسباب الذاتية: وتمثل في:

- الرغبة الشخصية في التسيير المالي على مؤسسة اقتصادية.
- في الحياة العملية والمهنية.

2- الأسباب الموضوعية: وتمثل في:

- محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع والرغبة في إثراء المكتبة بمثل هذه المراجع.
- كيفية اتخاذ القرارات المالية انطلاقا من تحليل عناصر الميزانية.

أهداف وأهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع من أ

إذ أنها تدرس كيفية استعمال متخذي القرارات النتائج الصادرة من التحليل المالي لإعطاء الدقة في القرارات المالية

في النقاط التالية:

- محاولة معرفة الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة لاحترام توازنها المالي.

صعوبات دراسة الموضوع:

من بين الصعوبات التي واجهتنا

الى الاختلافات في المصطلحات لكن اغلبها لها

المنهج المستخدم:

م الاعتماد على مجموعة من مناهج البحث العلمي، والتي تتمثل في المنهج
يخص مختلف

والتي في
يخص مختلف
في التي

تحديد إطار الدراسة:

الدراسة في العناصر التالية:

1- الحدود المكانية: المكاني في تجيني لإنتاج مواد البناء
هذه التي كبيرة

2- الحدود الزمنية: كانت الفترة 2013 إلى 2016 وهي الفترة التي نراها كافية لتطبيق

الدراسات السابقة:

- 2017: دكتوراه بعنوان "جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد
قرارات التمويل والإستثمار في المؤسسات الاقتصادية"،
: ما مدى مساهمة جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد

قرارات التمويل والاستثمار؟

نتجت عن هذه الدراسة بان النظام المعلومات المحاسبي لايقدم تقارير خاصة تغطي كافة
المؤسسات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي لضمان استقلالها المالي وتقوم

- 2007: وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان "

1955 20 " : كيف

يتم تقدير المردودية التي يطلبها المساهم أو المستثمر؟ و ما مدى تأثيرها على قرارات المؤسسة؟.

نتجت عن هذه الدراسة تحليل مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أعلى المستويات من المردودية من أجل تحقيق أداء مالي متميز مستخدمين في ذلك أساليب وطرق معينة حيث أظهر التحليل ضعف أدائها المالي الذي نتج عن معدلات المردودية مما أدى الى ضعف ادائها المالي وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا بالتدهور الشديد في معدلات المردودية .

- سمية لزغم 2012 : وهي مذكرة ماجستير بعنوان " اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،

: ما مدى تأثير الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

نتجت عن هذه الدراسة بأن اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعتمد على الاستدانة كمصدر لتمويل وهذا تعتبر من أهم العناصر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساسها يتحدد مستقبل هذه الأخيرة هذا الى الوصول الى وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في عدم اعتماد المؤسسات الصغيرة

تقسيمات الدراسة:

: بهذا

إلى

والتحليل المالي في المؤسسة إلى

لى في الثاني لى لتحليل المالي وفي

الأخير تناولنا الهيكل المالي وتعظيم ثروة المؤسسة.

الثاني أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية و

الى وفي الثاني لى

المالي في

وفي الفصل الثالث والأخير تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني

قمنا فيه بدراسة حالة مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء بتقرت

، حيث تطرقنا في المبحث

لى تقديم مؤسسة تجيني والمبحث الثاني لى تحليل التوازن المالي وربحية مؤسسة تجيني

لإنتاج مواد البناء وأثره على اتخاذ القرار المالي في المبحث الأخير لى دور المردودية في اتخاذ القرار المالي
وانتهى الموضوع بخاتمة عامة تتضمن م
وفي الأخير

ووفقنا ولو بالقدر القليل في اختيار هذا الموضوع ومعالجته، وعسى

، وان لم يكن ذلك فحسبنا حاولنا والله ولي التوفيق.

تمهيد:

تعتبر الوظيفة المالية إحدى أهم مكونات المؤسسة لأنها تعمل على المحافظة على القيمة المالية للمؤسسة وإستمرارها وزيادة أرباحها وحمايتها من خطر التصفية والإفلاس من خلال إعتماها على التحليل المالي الذي يعتبر من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة التي تهدف إلى تشخيص صحيح وصائب لوضعيتها المالية، ويعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي سواء في كيفية إستخدامها أو الحصول عليها، من اجل تحسين الاداء المالي للمؤسسة من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة، كما تطرقنا إلى الهيكل المالي ومحدداته و بعض نسب المالية التي تعمل على توازن الهيكل المالي، ومعرفة الدور الذي تلعبه المردودية في الملائمة في بناء المؤسسة وقدرتها على التوسع والنمو.

وسوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث:

- ❖ المبحث الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة.
- ❖ المبحث الثاني: مفهوم وأدوات التحليل المالي.
- ❖ المبحث الثالث: الهيكل المالي وتعظيم الثروة في المؤسسة.

المبحث الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة

تعد الوظيفة المالية في المؤسسة من الوظائف الأساسية للإدارة، وكما نعلم فإن رأس المال من أهم عناصر الإنتاج وتطويرها ومن هنا ظهرت أهمية الإدارة المالية في توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج، وبالتالي فإن الوظيفة المالية في المؤسسة لا تقتصر على تأسيس البنية التحتية للمؤسسة وإنما المحافظة على استمرار القيمة المالية للمؤسسة وزيادتها، والمحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح أو حمايتها من خطر الإفلاس أو التصفية.

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية في المؤسسة الوظيفة الأكثر أهمية في نشاط المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من الوظائف الأخرى دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة.

الفرع الأول: التطور التاريخي للوظيفة المالية¹

شهدت الوظيفة المالية منذ ظهورها في شكلها الحالي عدة مراحل إختلفت باختلاف المرحلة وحالة المحيط الاقتصادي والمالي، ويمكننا ذكر أهم المراحل التي طورت هذه الوظيفة:

➤ في فترة الثلاثينيات

والتي شهدت أزمة الكساد الكبير سنة 1929، والتي أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات باختلاف أنواعها وأحجامها ونشاطاتها ومن ثم اهتمت الوظيفة المالية بالتركيز على توفير السيولة للمؤسسات ولى وضع القواعد المسيرة

➤ خلال الأربعينيات وبداية الخمسينيات

تم التركيز على الجانب المؤسسي منها وتميزت قواعدها بالوصفية إلى أنها كانت تهتم بوجهة النظر

➤ بداية الستينيات

التركيز إلى لى عملية اتخاذ القرارات المرتبطة

➤ وفي الثمانينيات

عليه التحليل المالي في

➤ في بداية القرن العشرين

تغير المنافسة للشركات الكبرى إلى استراتيجيات التعاون والتكتل وظهرت بذلك استراتيجيات النمو وركزت الوظيفة المالية على هذه الظاهرة

المالية التي يمكن

الفرع الثاني: تعريف وخصائص الوظيفة المالية

لى تعريف

أولاً: تعريف الوظيفة المالية

يطرح مشاكل عديدة تبرز على مستوى النظرية ما تبرز على المستوى التطبيقي

لتسيير المنظمات وفي ما يلي التي قدمت للوظيفة المالية:

التعريف الأول: هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح ¹ لها. تهدف إلى

التعريف الثاني: هي مجموعة المهام التي تصب في توفير الموارد المالية وتسييرها ².

التعريف الثالث: هي مجموعة والعمليات التي تسعى إلى في

بالنسبة للمؤسسة في محيطها المالي بعد تحديد الحاجات التي تريدها من وهذا من خلال برا مجها
نذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية.³

في عامة : المتعلقة بالمجالات

4 .

ثانياً: خصائص الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من غيرها من 5.

¹ - مرجع سبق ذكره، 1 : 33 .

² - اقتصاد المؤسسة، 1 : 263 .

³ - المرجع نفسه : 263 .

⁴ - مبادئ الإدارة المالية 2009 : 29 .

⁵ - أساسيات التمويل والإدارة المالية 2010 : 51 .

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

- 1-أنها تتداخل في جميع نشاطات الشركة، فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي
- 2-تخاذ أي قرار مالي هو قرار ملزم للشركة ولا يمكن الرجوع عن بخسائر
- 3-مصيرية
عالية ومولت هذا الخط أو جزءا منه بالدين، ولم تستطع الوفاء بديونها في
- 4-مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي إلى صعوبة

المطلب الثاني: دور الوظيفة المالية ووظائف المدير المالي

إلى:

الفرع الأول: دور ومهام الوظيفة المالية

كل قرار في المؤسسة مهما كانت طبيعته له تأثيرات مالية، وعليه فإن المؤسسة تقوم بإجراء دراسة مالية

:

أولا: دور الوظيفة المالية

يكمن دور الوظيفة المالية في مما يلي:¹

- 1- خاصة بالقروض قصيرة
 - 2- التخطيط المالي والموازنات التقديرية
 - 3- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي
 - 4- مستحقات والحقوق عن جم
 - 5- المسيرين في
هذه الخطط وخاصة في ما يتعلق بجيازة
- ...الخ.

ثانيا: مهام الوظيفة المالية

المالية في كل من:¹

➤ التخطيط المالي:

فتخطيط المالي نوع من

استثمارها بحيث يتم الحصول على كبر فائدة من وراء هذا الاستثمار.

➤ التنظيم المالي:

يمثل تحديدا للأنشطة التي يقوم بها المشروع لبلوغ أ ثم توزيع وتجميع هذه

ويختلف الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية من مشروع

تبعاً لنوع وحجم القطاع الذي يعمل فيه وطبيعة نشاطه ودرجة تعقيده.

➤ الرقابة المالية

نخرافات

ويجب على المدير المالي عند قيامه بالتخطيط المالي

المراقب المالي الذي

لذلك تعتبر الرقابة المالية من

إلى

➤ التحفيز المالي:

التحفيز هو خلق التعاون الإداري بين العاملين في المشروع وبمختلف مستوياتهم

جل التفاني في العمل ويتطلب التحفيز المالي نظام كفو للاتصالات بين

إلى مجموعتين تضم الأولى

مختلف المستويات

التخطيط المالي في حين تضم المجموعة الثانية الوظائف المسؤولة عن تسجيل النتائج المالية وتحليلها بهدف الرقابة

الفرع الثاني: وظائف المدير المالي

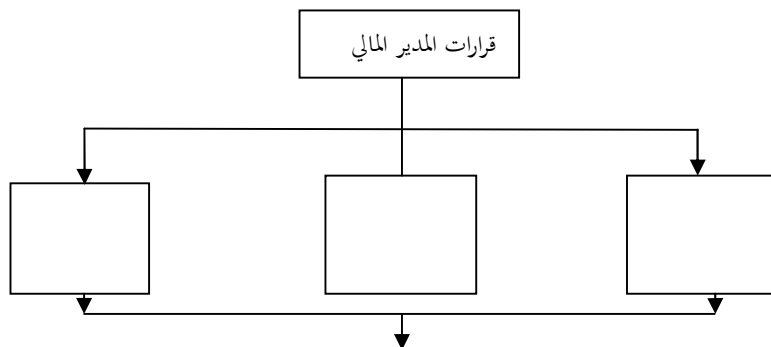
ويلعب دورا أساسيا في اتخاذ

يعرف المدير المالي هو

ويمكن تمثيل قرارات المدير المالي في الشكل التالي:¹

القرار ولم يعد يقوم بوظيفة الإ

الشكل رقم (01-01): يبين قرارات المدير المالي



1- التأثير على العوائد ودرجة المخاطر

2- التأثير على العوائد ودرجة المخاطر

المصدر: دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق ذكره، 27.

يحقق المدير المالي الأهداف الأساسية للمشروع عليه القيام الوظائف

ويتبين من الشكل أعلاه بأنه

:

1- تحليل البيانات المالية وإعداد الخطط: وتعني عملية التحليل دراسة البيانات المالية وتحويلها إلى نمط

التي تفيد في معرفة الجوانب الايجابية والسلبية وتقييم الواقع المالي

والتشغيلي للمشروع خلال فترة زمنية معينة وتساعد عمليات التحليل على التخطيط المالي.

2- التخطيط المالي:

الاحتياجات المالية للمشروع وإعداد الخطط المالية الشاملة الطويلة والقصيرة الأجل.

3- تحديد هيكل الأصول للمشروع: ونعني بذلك تحديد العناصر المكونة للأصول قصيرة الأجل و

وبعد ذلك يتم تحديد الحجم الأمثل للاستثمار في الأصول المتداولة والثابتة التي تؤثر في نتائجها

4- تحديد الهيكل المالي للمشروع وطبيعة مصادر الأموال: وترتبط هذه الوظيفة بتحديد العناصر التي

يتكون منها الهيكل المالي من خلال دراسة الخصوم وحقوق الملكية المعروضة في قائمة المركز المالي وتقييم واختيار

¹ مرجع سابق ذكره، : 27-29.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

وللمدير المالي دورا كبيرا في تحديد المزيج الملائم لتمويل الطويل أو قصير الأجل

التحديد من أهم العمليات التي تؤثر على قوة المركز المالي والائتماني للمشروع.

5- تحديد إستخدامات المشروع:

اختيار الوسائل الملائمة التي تتناسب مع طبيعة أنشطة المشروع وحجمه.

المطلب الثالث: أهداف و أهمية الوظيفة المالية

وأهمية المالية لا يقتصر على مجرد الحصول على
لهذه .

الفرع الأول: أهداف الوظيفة المالية

إلى الإستراتيجية

تكون هذه

والهادفة لتحقيق منافع شخصية.

أما أنها تكون متطورة و متماشية مع التطورات الحاصلة في المؤسسة مع السياسات الاقتصادية

هذه في ما :¹

أولا: الأهداف العامة

1- احتياجات المجتمع

-2

-3

4- مالكي المؤسسة في صورة حصص أسهم.

ثانيا: الأهداف الخاصة

1- الإستراتيجية

والوقت المناسب للحصول عليها مع مراعاة مختلف التي سوف تتفق عليها

2- حيث تقارن مختلف

خيارات الممكنة أي التي تكون لها

1- أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 : 13-14.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

- 3- طرق التمويل حيث تكون عادة مزيج بين مختلف المصادر
- 4- دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط المؤسسة في مجال
- 5- تسيير خزينة المؤسسة وسيولتها المالية في تلتقي فيها مختلف العوامل المتعلقة

من هذه

المالية وهذا من خلال تحكمها في الجانب المالي ، لأنها إلى التنسيق مع مختلف الوظائف

الفرع الثاني: أهمية الوظيفة المالية:¹

كان متخذة ب تأثيرات

تخاذ القرار

وتتضمن الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية وتسيير السيولة وتسيير ا... الخ كل هذه الوظائف تندرج ضمن سلم تنظيمي محدد في الهيكل التنظيمي

كما تقوم الوظيفة المالية بالتسيير المالي حيث تستخدم التخطيط والتوجيه والمراقبة وتوزيع الموارد الخ...
ويستخدم في ذلك منظومة متكاملة من وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي الخ...

¹ - مرجع سبق ذكره، 2 : 26.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر للتنبؤ بالمستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي:

إلى :

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من التي يستخدمها العديد من جل التعرف على الوضع المالي من خلال عملية التحليل و اتخاذ القرار المناسب.

أولاً: تعريف التحليل المالي

تختلف تعاريف التحليل المالي ؛ مجموعة من التعاريف تتمثل فيما يلي:

التعريف الأول: يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى من خلالها تستطيع وإعتماد نتائجه في تخطيط التمويل المستقبلي.¹

تستخدمه مرشداً لتقييم المركز المالي والمركز النقدي وإعتبر وسيلة المالية والتي

التعريف الثاني: هو فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة و فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.²

التعريف الثالث: معينة عن فترة فترات ماضية بقصد

خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة

فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة.³

¹ - حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية 2004 : 78.

² - مداني بن بلغيث وعبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير 2011 : 1.

³ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، 2008 : 133.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

التحليل المالي ما هو

واتخاذ

إلى

1.

ثانيا: منهجية التحليل المالي

المبادئ العامة لمنهجية التحليل المالي:²

- 1- الهدف الذي يسعى
- 2- تكوين مجموعة من
- 3- ضرورة لتحقيق الهدف المحدد
- 4- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل اتخاذ القرار

إلى جانب هذه المبادئ الرئيسية هناك مبادئ ثانوية وتتمثل:³

- 1-
- 2-
- 3- تحديد العوامل المسببة لهذه النتائج
- 4-
- 5- التوصيات والاقتراحات والحلول

ثالثا: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل برز هذه

4.

- 1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي؛
- 2- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن
- 3- المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛

¹ - المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الاداء مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري
² - الإدارة والتحليل المالي، ط1، 2000، :143.
³ - إدارة وتحليل مالي 1 2001 :97.
⁴ - التحليل المالي 1 2008 :9.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

4- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يسار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى
لى نتيجة غير قابلة لتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة؛

5- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لا
بد إن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها

الفرع الثاني: أهداف وعوامل التحليل المالي

وشروط التحليل المالي في:

أولاً: أهداف التحليل المالي

- | التحليل المالي | إلى تحقيق مجموعة من |
|--|---|
| تخ | الهدف الذي يسعى المحلل المالي: ¹ |
| 1- التعرف على حقيقة الوضع المالي | |
| 2- بسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض | |
| 3- في القطاع الذي تنتمي له | |
| 4- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم | |
| 5- | |
| 6- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة | |
| 7- | ² |

ثانياً: عوامل التحليل المالي

- | | |
|-------------------------------|----------------|
| تتوقف جودة التحليل المالي على | ³ : |
| 1- | |
| 2- خبرة وقدرة وكفاءة المحلل | |
| 3- | |

¹ - مرجع سبق ذكره، : 143.

² - التمويل والإدارة المالية للمؤسسات

³ - خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة

2006 : 15.

-4

المطلب الثاني: أدوات وأهمية وأنواع التحليل المالي

إلى :

الفرع الأول: أدوات وأهمية التحليل المالي

يكتسي التحليل المالي أهمية كبيرة لما له من وظائف مهمة حيث يتطلع المحلل المالي عند قيامه بكل عملية

لى تحديد اتجاه عمله والتي يمكن توضيحها :

أولاً: أدوات التحليل المالي

إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق

للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة .

ستعملها لهذه الغاية¹:

1- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة تركز هذه على المقارنة بين بنود القوائم المالي

للسنوات المختلفة حيث تبين التغيرات التي

2- إلى رقم قياسي وتساعد هذه في التعرف على التغيرات على مدى

3- الأهمية (التحليل الهيكلي) تقدم هذه

معلومات هامة من التركيب الداخلي للقوائم المالية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر

المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر قصيرة وطويلة وحقوق مساهمين وكيفية توزيع المصادر بين مختلف

4- واستخداماتها

5- التحليل المالي بالنسب

-6

-7

8- اله هذه

إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر التعرف على عدد الوحدات التي يجب بيعها.

¹ مرجع سبق ذكره، : 146

ثانياً: أهمية التحليل المالي¹

أهمية التحليل المالي من عتباره حد مجالات المعرفة الإجتماعية، التي تهتم بدراسة

استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع وهو بالتالي

والتغييرات التي تطرأ

عليها خلال فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة إلى بيان حجم هذا التغيير على الهيكل المالي العام

. وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:

1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي

أجل أن يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة

2- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الإ

كما يساعد في إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة

وحماية المؤسسة من الإنحرافات المحتملة

3- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات ا

وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لـ

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

عديدة من التحليل المالي يكمل بعضها ناتجة عن طريقة التبويب التي تستند إلى

التي عتماد عليها في التحليل ومن هذه :

➤ حسب الجهة القائمة بالتحليل: إلى²

1-تحليل داخلي:

.وهذا النوع من التحليل يلي حاجات المستويات في المشروع.

2-تحليل خارجي: هذا النوع من التحليل تقوم به جهات من خارج المشروع ولخدمة هذه الجهات

2004 : 24-25.

¹ - وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي

¹ - دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سوريا، مذكرة نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2015 :

➤ حسب البعد الزمني للتحليل: إلى: ¹

1- التحليل المالي الرأسي:

في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة

صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة.

المقارنة تتم في نفس الفترة.

2- التحليل الأفقي:

ويتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية

صافي ربح عام 1998 30000 و صافي ربح عام 1999 35000

:

1- اه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي قائمة الدخل خلال فترة زمنية

2- من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها

3- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في

4- ومدى نجاحها.

المطلب الثالث: معايير و مستخدم التحليل المالي

إلى:

الفرع الأول: معايير التحليل المالي

يستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى المالي الايجابي منها السلبي نذكر منها

هذه المعايير: ²

➤ **المعايير المطلقة:** وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت تم اختياره

ودراسات ميدانية ولقد تم على هذه المعايير بين شركات كثيرة لدراسة حالة معينة وتستعمل هذه

3.

المعايير من

¹ - مرجع سبق ذكره : 166.

² - الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، : 102.

³ - علي خلف الركابي، بثينة راشد الكعبي، التنبؤ بالفشل المالي بالعراق، مجلة . 2013 : 113.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

➤ المعايير التاريخية:

وهي المعايير المستقاة من فعاليات ذاتها للسنوات السابقة ، فإنها تساعد في قياس مدى التراجع الذي حدث في نشاط وهي في الوقت الذي تأخذ واقع حال الخصائص التي تميزها عن غيرها ، أنها تفشل في مواجهة متطلبات الواقع المالى والذي يشير إلى 1 .

➤ المعايير المستهدفة:

عبارة عن المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية والبيانات التي ترد فيها ويمكن للمحلل يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى

➤ المعايير الصناعية

حيث تحدد هذه المعايير لنفس القطاع الصناعة ولا يجوز تطبيقه على قطاع وتحدد هذه المعايير وضع المنافسة في نفس القطاع كانت النسبة في الشركة مساوية لمعيار ، أنها ضمن المعدل السائد في الصناعة كبر فنقول 2 .

الفرع الثاني: مستخدمى التحليل المالي

ومن أهم هذه الفئات مايلي:

أولاً: وظيفة المحلل المالي

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما: 3

➤ المظهر الفني: ويعني ستعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة للقيام بـ

➤ المظهر التفسيري: إلى القيام بعملية فهم وتفسير النتائج العملية الفنية في التحليل المالي

ستعانة بخلفية المؤسسة

2011 : 135 .

¹ - حمد عطا الله، إدارة الإستثمار 1

² - مرجع سبق ذكره، :97.

2007 : 128 .

³ - مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي 1

ثانيا: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي

تستخدم التحليل المالي وفقا التي يسعى كل طرف حيث نجد:¹

➤ الأطراف الداخلية في المؤسسة:

هم هذه :

1- إدارة المؤسسة: ونعني

من مجلس

جميعهم يسعون من

ورؤساء

:

✓ في مختلف في

✓ مدى نجاح تلك في تحقيق المرسومة في الخطة

✓ اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع

2- موظفو وعمال المؤسسة: تهتم هذه الفئة في التعرف على القدرة الإ

إلى

ة مدفوعا تهم.

➤ الأطراف الخارجية:

:

1-المستثمرون:

الذين يرغبون في الإ مجددا في المشروع القائم حيث يسعى كل منهم في التعرف على التي

في التعرف على العائد على

النقدية في الاستمرارية في دفع

2-المقرضون: ما يهمهم هو قدرة المؤسسة في الوفاء بسداد تلك

القروض في مواعيد

3-الموردون: وهؤلاء الذين يقدمون خدماتهم وبضائعهم للمؤسسة على أ يتم سدادهم في نفس

4-الجهات والمؤسسات الحكومية الرقابية: التي تقوم بجمع المعلومات اللازمة

المهتمة في الداخل والخارج.

5-المصارف وشركات التأمين: تلك التي ترتبط بعلاقات تجارية

المبحث الثالث: الهيكل المالي وتعظيم الثروة في المؤسسة

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين ومسيرين لما لها من تأثير وضمان عدم تعرضها للإفلاس وتحقيق التوازن المالي المناسب للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي

سنتطرق من خلاله لتعريف الهيكل المالي وأهم محدداته

الفرع الأول: تعريف الهيكل المالي

للهيكل المالي نذكر منها:

التعريف الأول: يقصد بالهيكل المالي التمويلي للشركة توليفة مصادر التمويل التي إختارتها الشركة لتغطية استثماراتها. ويتكون الهيكل المالي للشركة من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العمومية سواء كانت هذه العناصر طويلة قصيرة¹.

التعريف الثاني: يعرف الهيكل المالي مجموع التي تم بواسطتها تمويل موجودات يتضمن التمويل المقترض وهما يشكلان الجانب في الميزانية العمومية.²

التعريف الثالث: يقصد بالهيكل المالي تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على ل بهدف تمويل إستثماراتها ومن ثم فنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم قصيرة³.

الفرع الثاني: محددات وسمات الهيكل المالي

أولاً: محددات الهيكل المالي

يتأثر الهيكل المالي بجملة من العوامل التي تعود لى خصوصية المؤسسة والتي⁴:

تزيد من التمويل المقترض ➤ المخاطرة التشغيلية:

في هيكلها المالي، قل قياسياً بتلك التي تتصف بالتقلب في العوائد

التشغيلية، وبالتالي فإنها تتمتع بحالة عالية تجاه تسديد فو

¹ - مرجع سبق ذكره : 401.

² - محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة 1 2013 : 307.

³ - دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي 2009 : 75.

⁴ - مرجع سبق ذكره : 309.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

➤ **تركيبية الموجودات:** تؤثر تركيبية الموجودات في طريقة التمويل، فالمؤسسة التي تتميز بكثافة مجوداتها

تفضل التمويل المقترض طويل

عتماد على التمويل المقترض قصير

➤ **معدل نمو المبيعات:** يمكن للمؤسسة التي تتصف بنمو مضطرب في قيمة مبيعاتها

المقترض لدرجة كبر، يترتب على ذلك زيادة العوائد التي تمكنها من تسديد إلتزاماتها

➤ **حجم المؤسسة:**

الكبيرة بدائل عديدة للتمويل، في حين تتميز المؤسسات الصغيرة بمحدودية الموارد المالية، فحسب نظرية

التوازن تكون المؤسسات كبيرة الحجم أكثر لجوءاً الى الإستدانة وذلك لكونها تتعرض لمخاطر إفلاس

مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، ويعود ذلك الى تصاف نشاطها بقدر معتبر من التوزيع الذي يقلل من

التقلب في تدفقاتها النقدية وبالتالي، وكذا سهولة حصولها على القروض القصيرة

1.

➤ **التحكم أو السيطرة:** إن مدى تأثير التمويل قتراض بالمقارنة بتأثير التمويل بالأسهم على مركز وقدرة

الإدارة في الرقابة يمكن أن يؤثر في هيكل رأس المال، فإذا كانت الإدارة في الوقت الراهن لديها سيطرة

تصويتية في الشركة ولكنها ليست في مركز يسمح لها بشراء أي أسهم إضافية، فسوف تفضل

دية في تمويل ا أنه لو تم هذا التمويل عن طريق

2.

➤ **المنافسة:** نخفضت ربحية المؤسسة وبالتالي يقل

وتلجأ للأموال الخاصة، لان خدمة الديون تتوقف على ربحية المنشأة وعلى حجم مبيعاتها، أي

علاقة عكسية بين المنافسة ونسبة الاقتراض في المؤسسة.³

➤ **موقف الإدارة:** دارة المؤسسة التي تتصف بالحيلة في استخدام التمويل المقترض على العكس

4.

المجازفة التي تتوسع في

¹ - ذهبية عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على إختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في

علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 : 128.

² - مرجع سبق ذكره : 405.

³ - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل 2000 : 343.

⁴ - محمد علي مرجع سبق ذكره : 310.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

➤ موقف الدائنين: يمنح الدائنون القروض عندما تكون المعايير المالية للمقترضة سليمة، لذلك
1. يجابية لتشجيع الدائنين

ثانيا: سمات الهيكل المالي

لتحقيق التوازن المناسب بين العائد والمخاطرة، يجب تحديد الهيكل التمويلي المناسب لكل مؤسسة والذي من شأنه
يؤدي إلى ا للموارد المتاحة مما يؤدي الى تحقيق النمو والتوسع المستمر من خلال: 2

-1

-2 تخفيض المخاط

-3

مما سبق يمكننا تحديد خصائص الهيكل التمويلي:

✓ الربحية: بمعنى رباح من خلال التوسع في

استخدام الديون بأقل تكلفة ممكنة للحد من المخاطر المالية.

✓ : معني في ا اعتماد على الديون الى الحد الذي يعرض المؤسسة للعسر المالي.

✓ : الهيكل التمويلي

قدرة التعرف على المواقف المتغيرة،

✓ : بمعنى يحتوي الهيكل التمويلي على الشروط المالية التي تحد من المخاطر المالية ومن درجة

الرقابة التي يفرضها المقرضون على

✓ : لإختيار المالي، بحيث لا ينبغي

قتراض فحسب، بل يمتد على توليد تدفقات نقدية التي من خلالها يتم الوفاء

المطلب الثاني: دراسة الربحية

وستتطرق من خلاله الى تعريف الربحية وأهم النسب المتعلقة بها.

1 - محمد علي مرجع سبق ذكره : 310.

2 - إشكالية تمويل المؤسسات الجزائرية أطروحة دكتوراه

الفرع الأول: مفهوم الربحية

الربحية للتعبير عن العلاقة بين التي وساهمت في تحقيق هذه

(نسبة هامش الربح)

()

(وهذه النسبة تمثل مقياس للربحية.¹

التعريف الأول: الربحية هي عبارة عن العلاقة بين التي تحققها المؤسسة وا استثماراتها التي ساهمت

في تحقيق هذه²

التعريف الثاني: الصافية خلال فترة زمنية معينة وحجم

خلال نفس الفترة ومعبرا عنها بنسبة مئوية، وتعتبر الربحية³

الفرع الثاني: نسب الربحية

وهي تلك النسب التي تقيس نتيجة

وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس من خلالها ربحية المشروع يخ استخدام هذه المؤشرات

المحاسبية المتبعة في والظروف المحيطة والهدف من

تحليل نسب الربحية وفي ضوء ذلك نستطيع تقسيم نسب الربحية إلى :⁴

أولاً: النسب التي تقيس ربحية المشروع على أساس المبيعات: إلى :

➤ نسبة مجمل الربح إلى المبيعات: هذه وأدائها في التعامل مع مكونات

ويمكن قياسها بقسمة مجمل ربح العمليات إلى

هذه النسبة العلاقة بين كلفة البضاعة انخفاض في هذه النسبة

إلى التغير في السعر كون هذه النسبة مرتفعة

هذه النسبة كما يلي:

نسبة مجمل الربح إلى = $\frac{\text{مجم}}{\text{مجم}}$

¹ - الإدارة والتحليل المالي 1 البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 : 40.

² - مرجع سبق ذكره 1 : 23.

³ - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره : 146.

⁴ - مرجع سبق ذكره : 86-87.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

ونقصد بجمل (-) ن هذه النسبة تبين لنا التي يحققها ويعطينا مؤشر على كفاءة ومدى نجاح سياسات التسعيرة

➤ نسبة صافي الربح إلى المبيعات: ¹ عبارة عن نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات إلى

وتقييم هذه النسبة

في نفس

وحتى الصناعات كالأتي:

$$\frac{\text{صافي}}{\text{نسبة صافي}} = \text{إلى}$$

ثانيا: النسب التي تقيس ربحية المشروع إستنادا إلى حجم الإستثمارات

وتتمثل هذه النسب في: ²

➤ نسبة العائد إلى مجموع الأصول: هذه النسبة ربحية المشروع إلى إجمالي استثمارات في المشروع

التي تحولت إلى ويكون ذلك من خلال قسمة صافي الربح قبل دفع الفوائد على إجمالي

حساب هذه النسبة بدقة يمكن

في نهاية المدة الرقم في النهاية قد لا يعبر عن واقع التي ساهمت في تحقيق الربح طوال

قتراض والعائد على الإ

أنها

هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الربح} + \text{إجمالي}}{\text{إجمالي}}$$

➤ نسبة صافي الربح إلى حق الملكية: تبين لنا هذه النسبة معدل العائد الذي يحققه المشروع إلى

إلى وتستخدم هذه النسبة على نطاق واسع لمعرفة العائد من

المستثمرة من مالكي المشروع وتحسب بقسمة صافي الربح القابل

$$\text{المجمعة} + \text{+} + \text{+} \text{ :}$$

¹ - جميل حمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001 : 126.

² - مرجع سبق ذكره : 91-88.

المطلب الثالث: المردودية وآلية الرفع

بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

الفرع الأول: المردودية الاقتصادية والرفع التشغيلي

أولاً: المردودية الاقتصادية

تتمثل

تحمّل في مكوناتها عناصر دورة الإنتاج

ممثلة بنتيجة الإنتاج

يمكن قياس المردودية الاقتصادية كالتالي: ¹

معدل المردودية الاقتصادية (Re) = نتيجة الإستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

أي تقيس مساهمة الإنتاج في تكوين رأس المال

أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية

في تكوين نتيجة الإنتاج

ثانياً: الرفع التشغيلي

تتعلق الرفع التشغيلي بموضوع نسبة التكاليف الثابتة بهيكل التكاليف في الشركة

نسبتها عالية فإن هذا يعني () مالية بشكل كبير

إلى درجة عالية من الرفع التشغيلي ويسود هذا الوضع في شركات الطيران ومصانع الإسمنت ومصافي البترول.

➤ تعريف الرفع التشغيلي:

تأثير التغيير

التعريف الأول:

الذي قد يحصل في المبيعات على الربح التشغيلي ن علينا حساب درجة الرفع التشغيلي التي تعرف على أنها إلى التغيير الذي يحصل في المبيعات. ²

التعريف الثاني:

³

الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة. وهذا يعني بالضرورة

¹ - مرجع سبق ذكره 1 : 267.

² - دور عبء المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي 1

³ - مرجع سبق ذكره 219.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

والمعنى العام للرافعة التشغيلية هو تعتمد المنشأة على التكاليف الثابتة لديها في تضخيم حجم
1.

➤ قياس الرفع التشغيلي:

التغير النسبي في التشغيل على التغير النسبي في حجم المبيعات

حيث نحصل نتيجة لهذه القسمة على ما يسمى بدرجة الرفع التشغيلي كما في المعادلة التالية:²

$$= \frac{\text{التغير في}}{\text{التغير في}} =$$

الفرع الثاني: المر دودية المالية والرفع المالي

أولاً: المرودية المالية (مرودية الأموال الخاصة)

تتم المرودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية حيث

:

$$\boxed{\quad / \quad = (Rcp)}$$

الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من

أنها ،

3.

ثانياً: الرفع المالي

➤ تعريف الرفع المالي:

التعريف الأول: يقصد بالرفع المالي هو قتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في

احتياجاتها وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة

المتأزة لسد هذه الإ

إلى المساهمين الممتازين.⁴

³ - مرجع سبق ذكره : 271.

² - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي 2

³ - مرجع سبق ذكره، 1 : 268.

⁴ - مرجع سبق ذكره، : 286.

الفصل الأول: مدخل للوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة

التعريف الثاني: تمويل المقترض في الهيكل المالي بما يؤدي إلى
1.

التعريف الثالث: ، بأنها اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها
الثابت مما التي يحصل عليها الملاك كما على درجة المخاطر التي يتعرضون لها.²

➤ قياس الرفع المالي:

يقاس الرفع المالي التغير النسبي في المال المرتبط بتغير معين في
وتقاس درجة هذا التغير طبقاً للمعادلة الت :³

حساب نسبة كل من التغير النسبي في العائد على السهم والدخل

بالشكل التالي:

¹ - محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره : 316.

² - مرجع سبق ذكره : 106.

⁵ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره : 479-480.

خلاصة الفصل:

خلال الفصل الأول الذي تم التطرق فيه إلى الجوانب النظرية للوظيفة المالية التي تسعى إلى البحث عن الأموال من مختلف المصادر الممكنة بالنسبة للمؤسسة في إطار محيطها المالي، من أ اتخاذ التي تسمح لها بتحقيق

المالي بالاعتماد على التحليل المالي الذي يستخدمه العديد من المهتمين به من مقرضين ومساهمين والدولة وغيرهم

لتحليل ميزانيات المؤسسات من أجل إتخاذ قراراتهم المالية تحسين أدائها المالي في مختلف الجوانب كالربحية المردودية والعمل على تحديد هيكل مالي امثل والتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ قراراتهم التي تهدف إلى

تمهيد:

تعد القرارات المالية من المواضيع التي تحتل حيزا مهما ضمن اهتمامات الفكر المالي، نظرا لما لها من أهمية إستراتيجية، ترتبط القرارات المالية ارتباطا وثيقا بقرار التمويل وتتخذ المؤسسة العديد من القرارات الفعالة خدمة للمساهمين والملاك بهدف زيادة ثرواتهم فتتخذ من القرارات ما هو تمويلي الذي يتأثر بطبيعة النظام المالي وذلك بتحديد مصادر التمويل المناسبة لنشاط المؤسسة كما تتضمن اختيار البدائل الإستثمارية المتاحة بناء على إمكانيات المؤسسة المالية التي تهدف الى تحديد الأموال التي ستستثمر وقرارات توزيع الأرباح الذي تتأثر بالقرارين السابقين، ولفهم القرارات المالية ودراستها بشكل مفصل سوف نتناول في هذا الفصل القرارات المالية وعلاقتها بتوازن الهيكل المالي للمؤسسة. وسوف نحاول التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

❖ المبحث الأول: مفهوم القرارات المالية وأنواعها.

❖ المبحث الثاني: القرارات المالية والتوازن المالي في المؤسسة.

المبحث الأول: مفهوم القرارات المالية وأنواعها.

تتأثر قيمة المؤسسة بثلاثة أنواع من القرارات المالية وتمثل في قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح وتتم صناعة هذه القرارات على مستوى الإدارة المالية حيث تتمثل الوظيفة الأساسية للإدارة المالية في الوصول إلى القرار المالي الأمثل وذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة، وهذه القرارات الثلاثة متداخلة وتعتمد على بعضها:

المطلب الأول: قرار الاستثمار

تعتبر القرارات الإستثمارية من أهم القرارات الإدارية، والأكثر تعقيدا بسبب طبيعتها الإستثمارية والغالب في هذه القرارات أن المؤسسة تلجأ إليها أملا في زيادة العائد أو القوة الإيرادية.

الفرع الأول: مفهوم القرارات الإستثمارية

وستنطلق من خلاله إلى بعض التعاريف المتعلقة بالإستثمار وقرار الإستثمار

أولاً: الإستثمار

ويمكن تعريفه كما يلي:

التعريف الأول: الإستثمار كما يعرفه المؤلف بأنه "العائد الناتج من تحمل المخاطر نتيجة الموافقة النهائية على جدوى المشروع وإتخاذ قرار بإقامته"¹

التعريف الثاني: هو استخدام رأس المال في تمويل نشاط معين قصد تحقيق ربح مستقبلي، بحيث يكون الإستثمار مقبولا إذا تطابق مع المعايير المعمول بها أو حقق الأرباح المنتظرة.²

ثانياً: قرار الإستثمار

يمكن تعريفه كما يلي:

التعريف الأول: يعتبر من أهم قرارات الإدارة المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الإستثمارية، وتلجأ إليها الإدارة المالية أملا في زيادة العائد على الإستثمار أو القوة الأيرادية من أجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.³

¹ - عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

² - الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ط2، ص: 355.

³ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص: 56.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

التعريف الثاني: "بأنه إتخاذ القرار الذي يهدف إلى تحديد مبلغ الأموال التي تستثمر، وكذا إختيار نوع الأصول التي تكون موضوع الإستثمارات، ويترتب على قرار الاستثمار أخطار على المؤسسة بسبب أن الآثار والنتائج المستقبلية للمشاريع الإستثمارية لا تكون معروفة بدقة".¹

ومن هذه التعاريف نستخلص أن قرار الإستثمار هو "تخصيص أو توزيع أموال الشركة في هيكل إستثماراتها"

الفرع الثاني: أنواع وخطوات القرارات الإستثمارية

وتتمثل في:

أولاً: أنواع القرارات الإستثمارية

هناك العديد من التصنيفات للقرارات الإستثمارية ومن أهم هذه التصنيفات وأكثرها شيوعاً ما يلي:²

➤ قرارات تحديد أولويات الإستثمار:

ويتم إتخاذ القرار الإستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الإستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية إختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة.

➤ قرارات قبول أو رفض الإستثمار:

وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لإستثمار أمواله في نشاط معين أو الإحتفاظ بها دون إستثمار، وهذا القرار يجعل فرص الإختيار أمام المستثمر محدودة جداً وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة هي إتخاذ قرار بعد وضع أولويات.

➤ قرارات الإستثمار المانعة تبادلياً:

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الإستثمار ولكن في حالة إختيار المستثمر أحد هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من إختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادلياً النشاط الآخر.

➤ القرارات الإستثمارية في ظروف التأكد والمخاطر وعدم التأكد:

حيث يمكن أن تتخذ قرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية إتخاذ القرار الإستثماري، بسهولة وبساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية

¹ - أولاد قادة أعمال، جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2017، ص: 132.

² - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص: 43-45.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا في ما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر.

➤ القرارات الإستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي:

حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث ولكن الواقع العلمي يغلب على القرارات الإستثمارية فيه، الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

ثانيا: خطوات عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية

تبدأ عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية عادة بإعداد خطة طويلة الأجل للطاقة الإنتاجية للمؤسسة الإقتصادية وذلك خلال فترات زمنية مستقبلية، وبناء على هذه الخطة تتبع الإدارة على الخطوات التالية:¹

- 1- تحديد الإستراتيجية البديلة للحصول على الطاقة الإنتاجية المرغوبة؛
- 2- تقدير التكلفة والمنفعة المتربتان على كل إستراتيجية؛
- 3- تحديد طرق القرار الذي يسعى إستخدامه في الاختيار بين البدائل؛
- 4- تقييم نموذج القرار لكل بديل واختيار المناسب.

المطلب الثاني: قرار التمويل

مع التطور وزيادة نشاط المؤسسة تزداد الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل لمواجهة كافة الاحتياجات المالية، وقد أصبح التمويل يشكل أهمية كبيرة كونه يعد قرار فعال في تحريك وترشيد القرارات المالية الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم القرارات التمويلية

وستتطرق من خلاله إلى بعض التعاريف المتعلقة بالتمويل وقرار التمويل:

أولاً: التمويل

لقد تعددت تعاريف التمويل ولعل من أهمها ما يلي:

التعريف الأول: توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل على انه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المؤسسة يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة

¹ - أولاد قادة آمال، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

التكلفة والعائد.¹

التعريف الثاني: هو كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات للحصول على الأموال اللازمة برأس المال أو بالاقتراض وإستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة المتاحة للإستثمار والعائد المتوقع الحصول منه والمخاطر المحيطة به.²

ثانيا: قرار التمويل

التعريف الأول: يعرف قرار التمويل بأنه الحصول على الأموال بالشكل الأمثل أي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الأجل و طويل الأجل، وتمويل بملكية وتمويل بالدين، يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى وبما يعظم ثروة المساهمين، وبالتالي فإن أي قرار تمويلي يجب أن يحافظ على الأقل على القيمة الجارية للمؤسسة.³

التعريف الثاني: يعتبر من أعقد القرارات التي تمارسها الإدارة المالية، وهي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل، والذي تصل من خلاله لإختيار هيكل التمويل الأمثل إلى تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم.⁴

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن قرار التمويل هو: "هو عملية تحديد كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الإستثمارات وتحديد المزيج أو تشكيل التوليفة الأمثل من مصادر التمويل المتاحة والمناسبة مع تحديد قيمة مبلغ، تكلفة التمويل، طريقة التمويل بالإضافة إلى نوع التمويل المناسب".⁵

الفرع الثاني: أنواع القرارات التمويلية والعوامل المؤثرة فيها:

أولا: أنواع قرارات التمويل:

هناك ثلاثة أنواع رئيسية لقرار التمويل:⁶

1- إختيار الهيكل المالي، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية؛

2- سياسة توزيع الأرباح، أي الإختيار بين إعادة إستثمار النتيجة (إحتجاز الأرباح)، وبين توزيع الأرباح

على المساهمين؛

¹ - أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص: 24.

² - الحجازي عبيد علي أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2010، ص: 11-12.

³ - محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 25-26.

⁴ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ذكره، ص: 72.

⁵ - أولاد قادة آمال، مرجع سبق ذكره، ص: 124-125.

⁶ - محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015، ص: 47-48.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

3- الإختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي)، والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الإستدانة المالية)؛

وتسعى المؤسسة من خلال اتخاذ هذا القرار إلى تعظيم ثروة المالكين عن طريق تعظيم قيمة المؤسسة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في قرار التمويل

يوجد مجموعة من العوامل المؤثرة في قرار التمويل تتلخص أهمها: ¹

- 1- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر؛
- 2- عنصر الملائمة، بمعنى أن يكون مصر التمويل ملائما مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال؛
- 3- وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى متخذ القرار، وسياستها المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل؛
- 4- القيود الأخرى التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة، أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر التمويل؛
- 5- المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي تحقق و فوارت ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال.

الفرع الثالث: المعلومات الملائمة لقرار التمويل

عند التفكير في القيام بعملية تمويل لمشروع ما، أو توسعة مشروع قائم، فلا بد للمؤسسة، من القيام بجمع المعلومات اللازمة، من أجل إتخاذ القرار المناسب، ونعني بالمناسب هل تقوم بعملية التمويل من المصادر الداخلية، أو من خلال المصادر الخارجية، أو حتى المزج بين المصدرين: ²

أولا: التمويل الداخلي

تقوم المؤسسات والشركات من أجل إتخاذ القرار المناسب في النظر في عدة عناصر، منها:

- 1- القيمة الاسمية للأسهم العادية؛
- 2- القيمة السوقية للأسهم العادية؛
- 3- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة؛
- 4- القيمة السوقية للأسهم الممتازة؛

¹ - محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 277.

² - نعيم نصر داوود، مرجع سبق ذكره، ص: 154-156.

5- معدل الفائدة الذي يتم دفعه للسهم الممتاز؛

6- سياسة المؤسسة أو الشركة في ما يخص توزيع الأرباح الحالية والمستقبلية.

ثانيا: التمويل الخارجي:

قبل إتخاذ القرار في اللجوء للتمويل الخارجي هناك الكثير من العناصر التي يجب النظر إليها، ومدى ملائمة

هذه العناصر لسياسة المؤسسة أو الشركة، ومن هذه العناصر:

1- معدل الفائدة على القرض الممنوح؛

2- شروط السداد التي يفرضها مانح القرض على المؤسسة، وهل هو جهة محلية أم أجنبية؛

3- نوع الضمانات التي يطلبها مانح القرض، وهل هي عينية أم شخصية، وإمكانية المؤسسة في قبولها؛

4- نسبة ضريبة الدخل.

المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح

يعتبر توزيع الأرباح من بين مصادر التمويل الذاتي، حيث تلجأ إليه المؤسسة عندما تبحث عن مصادر

تمويل ملائمة، ويكون قرار التوزيع في هذه الحالة صعبا نظرا لتضارب الآراء فيما يخص توزيع الأرباح، حيث هناك

من يريد زيادة دخله في حين تريد المؤسسة استعماله لأغراض التوسع أو أغراض أخرى.

الفرع الأول: مفهوم قرار توزيع الأرباح.

أولا: تعريف قرار توزيع الأرباح

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: وهو توزيع صافي الدخل الذي حققته الشركة أو جزءا منه على المساهمين، ويعتبر قرار

المقسوم أحد أهم القرارات المالية في الشركة نظرا لعلاقته المباشرة بالمساهمين وانعكاساته على سعر السهم في

السوق المالية، من حيث التوزيع أو الاحتجاز.¹

التعريف الثاني: تتمثل سياسة توزيع الأرباح في "قرار المؤسسة بشأن توزيع الأرباح أو احتجازها بغرض

إعادة استثمارها"، وعادة ما تشير النسبة إلى سياسة التوزيع إلى النسبة التي ينبغي توزيعها من الأرباح، فهي تعتبر

بمناوبة تعويض عن الأموال المستثمرة من قبل المساهمين.²

¹ - محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

² - منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، مركز الدلتا لطباعة، الإسكندرية، 1999، ص: 699.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

التعريف الثالث: تعرف التوزيعات على أنها توزيعات الملكية لحملة الأسهم من الأرباح الحالية أو المتراكمة عن سنوات سابقة، وان توقيت التوزيع يخضع لمصادقة مجلس إدارة المؤسسة.

ومنه يمكن تقديم تعريف موجز وشامل للتوزيعات: "التوزيعات هي جزء من الأرباح التي يقوم المسير بتوزيعها على الملاك، على الجمعية العامة، بعد موافقة حملة الأسهم العادية في شكل عميني أو نقدي هذه الأرباح ناتجة عن نشاط الدورة الحالية دورة/دورات سابقة، لتلبية إحتياجات الملاك أو لإرسال إشارة لسوق عن وضعية معينة، وتكون هذه التوزيعات من الموارد الداخلية أو الأجنبية (الإستدانة)".¹

ثانيا: أنواعها

تختلف سياسات التوزيع التي تتبعها المؤسسة، فكل مؤسسة لها سياسة التوزيع التي تفضلها، ولكن سياسة التوزيع التي تنتهجها أي مؤسسة لا تخرج عن واحدة من ثلاث:²

➤ سياسة التوزيع الثابتة:

تعتبر سياسة التوزيع الثابتة من أبسط سياسات التوزيع بمجرد أن تختار المؤسسة نسبة التوزيع، ومن ناحية أخرى فإنه نظرا لأن المكاسب المتوقعة متقلبة فإن التوزيعات هي الأخرى ستكون متقلبة، مما قد يؤثر على أسعار الأسهم.

➤ سياسة التوزيع المستقرة:

تعني سياسة التوزيع المستقرة إختيار نسبة توزيع محددة مسبقا، وتتميز سياسة التوزيع المستقرة بعدم الاتجاه نحو تخفيض التوزيعات حتى في أوقات الأزمات المالية.

➤ سياسة التوزيع العادي زائد إضافة:

تقوم سياسة التوزيع العادي زائد إضافة على أساس توزيع الأرباح العادية التي توزعها المؤسسة عادة بالإضافة إلى توزيع أرباح إضافية في نهاية العام.

الفرع الثاني: أسباب توزيع الأرباح

حتى تتمكن المؤسسة من توزيع الأرباح لا بد أن تكون قد حققت نتائج إيجابية، أي أن يكون رصيد حساب النتيجة موجبا، وهذا طبعا بعد طرح كل الالتزامات القانونية والتأسيسية، وكذا خسائر السنوات السابقة، حيث تلجأ المؤسسة إلى توزيع جزء من هذه الأرباح، وذلك نظرا للأسباب التالية:³

¹ - علي بن الضب، مرجع سابق ذكره، ص:122.

² - عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 397-401.

³ - ربيع بوبصيع العايش، محاضرة مصادر التمويل للمؤسسة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، 2017.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

- 1- يسمح هذا التوزيع بتحفيز المساهمين على الاحتفاظ بأسهمهم وعدم بيعها، وكذا تحفيزهم على الإكتتاب عند قرار المؤسسة زيادة رأس المال؛
- 2- عند توزيع الأرباح، فإن هذا الإجراء يعكس صحة الحالة المالية للمؤسسة، وخاصة إذا ما قامت بالتوفيق بين عملية توزيع الأرباح وزيادة الإستثمار في نفس الوقت؛
- 3- تلجأ المؤسسة لعملية توزيع الأرباح، حتى تزيد من ثقة المستثمرين فيها، وبهذا فهي تعوضهم عن جزء من الأموال المستثمرة.

و تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن توزيع الأرباح من طرف المؤسسة في الحالات التالية:

- 1- في حالة تحقيق المؤسسة لخسائر معتبرة متراكمة خلال السنوات السابقة؛
 - 2- إذا ما كانت المؤسسة خلال السنة الحالية في وضعية جد صعبة من حيث المردودية، والإستغلال؛
 - 3- إذا ما قررت المؤسسة إحتجاز الأرباح بغرض القيام باستثمارات استثنائية معتبرة؛
 - 4- إذا حققت المؤسسة نموا معتبرا، بما يؤدي إلى الرفع من رقم أعمالها وزيادة احتياجاتها من رأس المال العامل، هذا الإحتياج الذي يجب تمويله بموارد دائمة، في هذه الحالة فإن أي توزيع للأرباح قد يؤدي إلى اختلال توازن المؤسسة ومن ثم عدم تسديد إلتزاماتها.
- بينما يمكن للمؤسسة أن تقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين في الحالات التالية:
- 1- نفي إمكانية تعرض المؤسسة إلى اختلال توازنها المالي، كنتيجة لإحدى الحالات السابقة؛
 - 2- إذا عازمت المؤسسة على زيادة رأس المال، حسب إستراتيجياتها، وهذا بغرض تشجيع المساهمين على زيادة الإكتتاب.

المبحث الثاني: القرارات المالية والتوازن المالي

وستتطرق من خلاله الى القرارات المالية وأهميتها في توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: القرارات الإستثمارية وتوازن الهيكل المالي

لقرار الإستثمار دور كبير في تحقيق توازن الهيكل المالي بالنسبة للمؤسسة:¹

¹ إلباس بن ساسي ويوسف قرينشي، مرجع سبق ذكره، ط1، ص: 66 .

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: الميزانية المالية

أولاً: مفهوم الميزانية المالية

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ السيولة - استحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:

- عناصر الأصول: تصنيف الأصول حسب درجة السيولة تصاعدياً من الأعلى نحو الأسفل.
 - عناصر الخصوم: تصنيف الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى نحو الأسفل.
- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعتمد على معيار السنة الواحدة.

ثانياً: بناء الميزانية المالية

يبين الشكل التالي مثال عن الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم(02-01): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة -الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية -عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	الأموال الدائمة -الأموال الخاصة -الديون المتوسطة والطويلة - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة -المخزونات -حقوق المؤسسة لدى الغير -المتاحات(الصندوق، البنك، الخزينة...)	القروض قصيرة الأجل -المورد وملحقاته -الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط2، مرجع سابق، ص86.

ثالثاً: المؤشرات المالية الأساسية

وتتمثل في مايلي:

➤ مفهوم رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تحليل البنية المالية للمؤسسة، والحكم على مدى توازنها ويتمثل ذلك القسط من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الموجودات المتداولة.¹

¹ - بوطغان حنان، تحليل المردودية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2007، ص: 57.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

➤ حساب رأس المال العامل سيولة:

يمكن حساب رأس المال العامل تبعاً لمنظورين:¹

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - القروض قصيرة الأجل

الفرع الثاني: الميزانية الوظيفية

أولاً: مفهوم الميزانية الوظيفية

الميزانية الوظيفية هي وثيقة مالية تعدها المؤسسة انطلاقاً من الميزانية الحاسبية، وبالضبط انطلاقاً من ترتيب كل حساب موجود في الأصول أو الخصوم حسب الوظائف سواء كان يخص وظيفة الاستغلال، أو الاستثمار، أو التمويل وهنا يكمن الاختلاف بين الميزانية الوظيفية والميزانية المحاسبية.²

ثانياً: بناء الميزانية الوظيفية:

يوضح الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية:³

الجدول رقم (02-02): الميزانية الوظيفية المختصرة

الموارد	الإستخدامات
الموارد الدائمة Rd الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الإهلاكات والمؤونات	الإستخدامات المستقرة Es (بقيم إجمالية) الإستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال Rex مستحقات المورد وملحقاته	استخدامات الاستغلال Eex (بقيم إجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
موارد خارج الإستغلال Ehex موارد أخرى	إستخدامات خارج الإستغلال Ehex (بقيم إجمالية) حقوق أخرى
موارد الخزينة Rt الإعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	إستخدامات الخزينة Et المتاحات
مجموع الموارد R (بقيم إجمالية)	مجموع الاستخدامات E بقيم إجمالية

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق، ص81.

¹ - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ط1، ص: 67.

² - بوطغان حنان، مرجع سابق ذكره، ص: 38.

³ - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ط1، ص: 81.

ثالثا: أدوات التحليل الوظيفي:

من خلال هذا التقسيم تتشكل العناصر الأساسية المعتمدة في هذا التحليل والمتمثلة في الآتي:

➤ **رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng:** ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، ويحسب من أعلى الميزانية بالعلاقة التالية.¹

$$FRng = Rd - ES$$

➤ **الإحتياج في رأس المال العامل BFR:**² ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الإحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية و الجبائية.

يتولد الإحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه الإحتياج في رأس المال العامل.

ويمكن تجزئة هذا الإحتياج إلى إحتياج في رأس المال العامل للإستغلال BFRex ويتميز بإنتماء جميع العناصر إلى دورة الإستغلال ويمكن حسابه كالاتي:

$$BFRex = Eex - Rex$$

والإحتياج في رأس المال خارج الإستغلال BFRhex ويعبر عن الإحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية التي تتميز بالطابع الإستثنائي ويمكن حسابه كالاتي:

$$BFRhex = Ehex - Rhex$$

ومنه فالإحتياج الإجمالي في رأس المال العامل يعبر عن إجمالي الإحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب كالاتي:

$$BFRg = BFRex + BFRhex$$

➤ **الخزينة الصافية الإجمالية:**³ تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين إستخدامات الخزينة وموارد الخزينة، وإنطلاقا من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وتحسب بالعلاقة التالية:

¹ - إلياس بن ساسي ويوسف قرنيشي، مرجع سبق، ط2، ص:103.

² - إلياس بن ساسي ويوسف قرنيشي، ط1، مرجع سبق، ص:85.

³ - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

$$Tng = FRng - BFRg$$

و

$$Tng = Et - Rt$$

الفرع الثالث: الميزانية الاقتصادية

أولاً: مفهوم الميزانية الاقتصادية: تعدد قراءات الميزانية باعتبارها الأداة التي تمكن المحلل المالي من جميع المعطيات المالية والتي تساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، و في هذا الصدد توجد قرأتين أساسيتين للميزانية:¹

➤ قراءة مالية: وهي قراءة كلاسيكية للميزانية، حيث تعبر عن مجموع الممتلكات للمؤسسة من جهة ومجموع الديون من جهة أخرى.

➤ قراءة اقتصادية: حيث تعبر عن مجموع الإستخدامات الموجهة إلى دورة الإستغلال وتحليل لمختلف مصادر تمويل هذه المعطيات في وثيقة واحد.

ثانياً: مكونات الميزانية الاقتصادية:

➤ الأصول الاقتصادية: وتتمثل في مختلف العناصر المستخدمة في دورة الإستغلال أما من الناحية المحاسبية فهي مجموع الإستثمارات الصافية مع الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي أن:

$$\text{الأصول الاقتصادية} = \text{إستثمارات الإستغلال} + \text{الإحتياج في رأس المال العامل}$$

➤ رأس المال المستثمر في الإستغلال: وهي الأموال المستخدمة لممارسة النشاط وتتمثل في مجموع الأموال الجماعية والاستدانة الصافية، أي:

$$\text{رأس المال المستثمر في الاستغلال} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الاستدانة الصافي}$$

ثالثاً: بناء الميزانية الاقتصادية

يوضح الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الاقتصادية

¹ الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ط1، ص: 137-139.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم (02-03): الميزانية الاقتصادية المختصرة

(أ)	الإستثمارات الصافية
	المخزونات
	+ مستحقات العملاء
	- مستحقات الموردون
	= الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال
	+ الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال
(ب)	= الإحتياج في رأس المال العامل
(ج) = (أ) + (ب)	الأصول الاقتصادية
(د)	الأموال الجماعية
	الديون البنكية والمالية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل
	- التوظيفات المالية
	- المتاحات
(هـ)	= الاستدانة الصافية
	= رأس المال المستثمر في الاستغلال (و) = (د) + (هـ) = (ج)

المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط2، مرجع سابق، ص158.

الفرع الرابع: مساهمة دورة الاستثمار في تكوين الثروة

كمبدأ أساسي فإن عمليات الإستثمار لا تدخل مباشرة في تكوين الثروة وبالتالي فهي لا تظهر في جدول حسابات النتائج، إلا أن عملية الإستغلال تغطي التناقص في قيمة الاستثمارات الناتج عن التآكل المادي والمعنوي للقيم بفعل الإستغلال، حيث يغطي هذا التناقص عن طريق مخصصات الإهلاك والمؤونات.

وعليه فإنه من منظور النتيجة فإن دورة الإستثمار لها مساهمة سلبية في كون النتيجة وخلق الثروة، وذلك لأنها لا تعطي إيرادات مباشرة في حين أنها تستهلك جزء من النتيجة وذلك في شكل مصاريف الإهلاك و المؤونات الموجهة لتغطية التآكل المادي والمعنوي للإستثمارات وتغطية النقص الممكن في الحقوق و المخزونات.¹

ويتمثل هدف تعظيم الثروة في تعظيم القيمة الحالية للاستثمار وهي إستراتيجية بعيدة المدى تعمل على تعظيم القيمة الحالية للإستثمارات من خلال إختيار المقترحات الإستثمارية التي تعظم القيمة السوقية للمشروع وفي الوقت نفسه يعد معياراً للأدى ومقياس لكفاءة الإدارة، كما أن هذا الهدف يتحاشى عيوب هدف تعظيم الأرباح لأنه يأخذ بنظر الإعتبار التدفقات النقدية ودقة تقديراتها والفترة الزمنية لهذه التدفقات، ويعد معياراً مهماً لقياس كفاءة القرارات المتخذة ونتائجها لعدم اهتمامه الكبير بالأرباح المحاسبية، وتجنبه إختيار أو إحتساب الأرباح

¹ - إيلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ط1، ص: 132.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

ونسبها، ويركز على التدفقات النقدية واستخدام أدوات القيمة الحالية الصافية كوسيلة لإحتساب هذه التدفقات، ويحسب كمية العوائد النقدية ودرجة المخاطر المصاحبة والقيمة الزمنية للنقود.

كما أن القيمة السوقية للمشروع هي الوجه الآخر لهدف تعظيم الثروة تعكس وجهة نظر جميع المشاركين في السوق المالي، لأن تقييم المشروع في السوق يؤخذ بعين الإعتبار الأرباح المتحققة فعلا والأرباح المتوقع الحصول عليها والقيمة الزمنية للنقود¹

المطلب الثاني: القرارات التمويلية وأثرها على التوازن المالي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: مصادر تمويل المؤسسة

تمثل الأموال الخاصة أحد أهم مصادر التمويل، التي تعتمد عليها المؤسسة لتمويل مشاريعها الإستثمارية، حيث تتشكل من مصادر تمويل داخلية ممثلة في التمويل الذاتي أو مصادر خارجية عن طريق الرفع في رأس المال نقدا والإستدانة.

أولاً: التمويل بالأموال الخاصة

➤ التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي على أنه مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي أن مصدرها ناتج عن دورة إستغلال المؤسسة.

1- تعريف التمويل الذاتي:

للمويل الذاتي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل خصوصاً في مرحلة النمو، حيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل، وبالمقابل يلعب دور الطعم لجذب وتخفيز وسائل التمويل الخارجية عند اللجوء إلى الإستدانة و/ أو فتح رأس المال للمساهمة ويمكن تعريف التمويل الذاتي على انه تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية.²

¹ دريد كامل ال شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² اليأس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ط 1 ص: 240.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

التعريف الثاني: هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذه لأغراض التوسع في المؤسسة و ما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة.¹

التعريف الثالث: يعتبر التمويل الذاتي من المصادر المالية الأساسية للمؤسسة حيث يمثل الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح.²

ويحسب بإحدى العلاقتين:

$$\text{إجمالي التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{الإهلاكات} + \text{مؤونات الأعباء والخسائر}.$$

$$\text{صافي التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الغير موزعة} + \text{الإهلاكات} + \text{مؤونات الأعباء}$$

ومن هذه التعاريف نستخلص أن التمويل الذاتي هو عبارة عن مصدر تمويلي متولد عن نشاط جاري للمؤسسة الاقتصادية، ولها حرية التصرف في استخدامه دون شرط أو قيد.

2 - مميزات وعيوب التمويل الذاتي:

وتكمن في ما يلي:³

✓ الإيجابيات:

- توفير الإستقلالية المالية للمؤسسة، يجنبها تحمل أعباء تعاقدية، وكل هذا من خلال عدم الإعتماد على الإستدانة كمصدر للتمويل؛
- يمنح المؤسسة صورة جيدة أمام الوسطاء الماليين مما يمكنها من فتح مجال للإستدانة كمصدر للتمويل، وهذا لأن التمويل الذاتي يوفر القدرة على مواجهة مختلف المخاطر المالية إن لم نقل إستبعادها تماما يعتبر من أهم مصادر التمويل.

✓ السلبيات:

- يؤدي إلى عدم إهتمام المساهمين بالمؤسسة بسبب إنخفاض الأرباح الموزعة؛

¹ - محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995، ص:96.

² - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص: 44.

³ - سمية لزغم، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

2012، ص: 19-20.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

- عادة ما يكون التمويل الذاتي غير كافي لتمويل مختلف إحتياجات المؤسسة مما يؤدي الى تباطؤ عملية نمو المؤسسة، بسبب عدم استغلال مختلف الفرص الإستثمارية المربحة، بل يمكن أن ينتج عنه إستثمارات ضعيفة المرودية بسبب كونه مصدر تمويل غير مكلف.

➤ سياسة رفع رأس المال¹

1- مفهوم رفع رأس المال:

يعتبر فتح رأس المال للمساهمين أهم وسائل التمويل تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الإحتياجات المالية الكلية عن طريق التمويل الذاتي، وهو عملية مالية تؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال بواسطة المساهمة الخارجية، يتوقف ذلك على علاقة المؤسسة بسوق المال والبيئة المالية.

حيث يتوجه المسير المالي إلى إختيار المصدر المالي الأقل مخاطرة والأقل تأثراً على سلطة المساهمين، وتوجد عدة وسائل للرفع في رأس المال تختلف باختلاف الأهداف المحددة وتوجهات المسيرين نحو الموارد المالية الجديدة وتمثل هذه الوسائل في:

✓ **رفع رأس المال نقداً أو عينياً:** وهي بيع الأسهم من طرف المساهمين الحاليين إذ يتم خلال هذه العملية الحصول على نقود سائلة، وبالتالي تتفادى المؤسسة المشاكل المتعلقة بالإستدانة، بحيث يتم إتخاذ قرار رفع رأس المال بعد انعقاد الجمعية الإستثنائية.

إذ أن هناك عدة أنواع من الأسهم نذكر منها:²

- **الأسهم العادية:** وهي سند ملكية تعطي لحاملها الحق في اتخاذ القرار في المؤسسة، إذ يعتبر حامل السهم مسيراً من مسيري المؤسسة.

- **الأسهم الممتازة:** وهي هجين، يحمل خصائص الأسهم العادية كما تحمل خصائص السند في نفس الوقت بحيث يعطي لحامله الأولوية في توزيع الأرباح.

- **الأسهم ذات قسيمة إكتتاب أسهم:** وهي عبارة عن أسهم عادية مضاف إليها واحدة أو عدة قسيمات إكتتاب أسهم في مؤسسة أو فروع مراقبة، بحيث يتم تحديد شروط الإكتتاب (سعر ومدة القيمة) إذ أن القسيمة لديها قيمة في السوق المالي ويمكن تداولها فيه

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ط2، ص: 262-264.

² سمية لزغم، مرجع سابق ذكره، ص: 21.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

✓ رفع رأس المال بضم الإحتياطات: ويكون في شكل ضم أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة مقابل تحسين صورة المؤسسة أمام المساهمين، أو عن طريق طرح أسهم جديدة.

✓ رفع رأس المال بتحويل الديون: تحويل الديون لا يؤدي إلى إرتفاع مستوى السيولة النقدية، إذ

تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة، ويتم تحويل الديون على شكلين حسب طبيعة الدين:

- تحويل الديون القصيرة الأجل لتحسين رأس المال العامل الصافي.

- تحويل الديون المتوسطة والطويلة الأجل لتحسين الإستقلالية المالية.

2- مميزات وسلبيات الرفع في رأس المال: ¹

✓ إيجابيات:

- لا يتم تسديد الأموال التي يتم الحصول عليها خلال الرفع في رأس المال كما أن هذه الأموال مرتبطة بنتيجة المؤسسة؛

- مستوى الاستدانة يبقى كما هو.

✓ سلبيات:

- ذوبان رأس المال ويتجلى هذا في إنخفاض القيمة الدفترية للسهم من خلال كون المساهمين الجدد لديهم الحق في مقاسمة الإحتياطات مع المساهمين الجدد؛

- ذوبان الربح من خلال إنخفاض صافي ربحية السهم الواحد بسبب إرتفاع عدد الأسهم؛

- ذوبان السلطة يؤدي إرتفاع عدد الأسهم الى إنخفاض نسبة الرقابة من طرف المساهمين.

ثانيا: سياسة الإستدانة

للإستدانة دور كبير في توفير الموارد الضرورية لإستمرار نشاط المؤسسة وتكون ضرورة الإستدانة عند عدم

تمكن قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، تعدد تصنيفات الإستدانة وأنواعها، بإختلاف المصادر وطبيعة القروض

وأجال الاستحقاق وأهمها: ²

➤ **الدعوى العام للادخار:** تعد الإستدانة بواسطة الدعوى العامة للادخار وسيلة من وسائل التمويل

خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبرى والهيئات العامة، حيث تلجأ المؤسسة إلى الجمهور من أجل الاكتتاب

وإيداع أموالهم لديها، وتزداد أهمية الدعوى العامة للادخار من الجمهور في حالة تدني النتائج وتدهور أداء

¹ سمية لرغم، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ط2، ص: 266-269.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

الإقتصاد، حيث يتم تجزئة القرض إلى عدة أجزاء في شكل سندات و أوراق مالية، وهناك عدة تقنيات للتمويل بواسطة الإدخار أهمها:

1- إصدار سندات قصيرة الأجل: هي عملية مالية بموجبها تطرح المؤسسة سندات في شكل أوراق مالية يدفع بموجبها المقرض مبالغ مالية ويعتمد المصدر بتسديد مبلغها والفوائد عند تاريخ إستحقاقها.

2- إصدار سندات طويلة الأجل: هي الشكل الممتاز للإستدانة بواسطة الادخار العام بموجبها يتم تجزئة القرض إلى عدة أقساط حيث يسمح بزيادة فعالية الإستدانة وتركيزها الناتج عن تعدد المساهمات المالية لمبلغ محدد.

➤ **الإقتراض من البنوك والوسطاء الماليين:**

تلجأ المؤسسة بمختلف أحجامها وأشكالها إلى الإستدانة من البنوك بشكل أساسي تبعاً للهدف الاقتصادي المحدد، حيث تقسيم القروض حسب الإستخدامات إلى:

1- قروض الإستثمار: عادة ما تمثل الجزء الأكبر من حجم الديون، وتقدم إلى المؤسسة من البنك أو الوسطاء الماليين بآجال متوسطة وطويلة الأجل (أكثر من سنة) بهدف تمويل الإستثمارات المادية أو المعنوية.

2- قروض الإستغلال: تهدف إلى تمويل دورة الإستغلال، وهي قروض قصيرة الأجل تنتج أساساً عن التباعد الزمني بين عمليات البيع وآجال التحصيل، حيث يسعى المسؤول المالي إلى البحث عن آجال زمنية طويلة بين المورد والمؤسسة، حيث لهذه القروض إرتباط مباشر بالتوازن المالي على المدى القصير ويؤثر حجمها بشكل مباشر على الخزينة.

3- قروض الخزينة: هي قروض قصيرة الأجل تخصص لدعم التوازن المالي، بتوفير السيولة النقدية للخزينة خاصة عند معدل نمو مرتفع، حيث يزداد معدل استهلاك السيولة النقدية بمستويات مرتفعة، وتسمى كذلك بالإعتمادات البنكية الجارية والذي يفرض على المؤسسة دفع عمولات معينة مقابل الإستفادة من تغطية مالية آنية.

4 قروض الإيجار: هو عبارة عن عقد كراء إستثمار (منقولات وعقارات) لمدة متفق عليها تنتهي بشراء بسعر محدد مسبقاً، ولا يمكن للطرفين التراجع أثناء فترة الكراء الممتدة من تاريخ إبرام العقد إلى تاريخ إنتقال ملكية الإستثمار (إهتلاك قرض الإيجار)، لكن من الممكن التخلي عن خيار التملك قبل نهاية العقد كما يمكن للطرفين تمديد فترة الإيجار أو إستعادة الإستثمار محل الإيجار.

الفرع الثاني: مساهمة دورة التمويل في تكوين الثروة

تعتبر دورة التمويل الملجأ الأخير للتمويل في حال عدم تمكن المؤسسة من تغطية احتياجاتها المالية عن طريق الموارد الداخلية، ومن ثم فأساس وجودها هو بهدف التمويل لا لتكوين إيرادات وأرباح. وبالنظر إلى حسابات النتائج نجد غياب عمليات التمويل، فالحصول على قروض جديدة لا يعتبر إيراد من منظور النتيجة بل هو مورداً مالياً يستحق لأصحابه عند حلول أجل السداد وتسديد أقساط القروض لا يمثل مصاريف مدفوعة لأنه لا يدخل مباشرة في إنتاج المنتج بل هو عملية ضرورية لتمويل نشاطات الاستغلال و الإستثمار، وبالتالي فالتسديد لا يرتبط بشكل مباشرة في تكوين الثروة. ما يربط دورة التمويل بالنتيجة هو المصاريف والإيرادات المالية، ذلك لان دورة الاستغلال مسؤولة عن تسديد أقساط فوائد القروض والتي تتمثل في المصاريف المالية، والتي تسدد من الفوائد المالية التي ساهمت دورة الاستغلال في تكوينها.

من جهة أخرى قد تحصل المؤسسة على بعض الإيرادات نتيجة لإيداعها مبالغ مالية لدى البنوك أو توظيفات مالية قصيرة الأجل، إلا أن حجم هذه الإيرادات لا يغطي المصاريف المالية في كثير من الأحيان، وبالتالي فهذه الإيرادات تحد من تضخم مصاريف الاقتراض.¹ إذن فمساهمة دورة التمويل في تكوين الثروة مساهمة سلبية في أغلب الأحيان لان الفرق بين الإيرادات والمصاريف المالية يكون سلباً في العادة، وبالتالي تضطر دورة الاستغلال إلى تغطية هذه المصاريف اعتماداً على إيرادات الاستغلال.

المطلب الثالث: سياسة توزيع الأرباح وتأثيرها على قيمة المؤسسة

سنستطرق من خلال هذا المطلب الى:

الفرع الأول: تأثير سياسة توزيع الأرباح على متغيرات المحيط الداخلي والخارجي

يوجد لسياسة توزيع الأرباح انعكاسات ذات طبيعة داخلية تتعلق بالمؤسسة، وأخرى خارجية تتعلق خصيصاً ببعض المتغيرات الكلية، وأهم هذه الانعكاسات تكون:²

¹ - إلياس بن ساسي ويوسف قرينشي، مرجع سابق ذكره، ط1، ص: 132.

² - علي بن الضب، مرجع سابق ذكره، ص: 129-130.

- **على سيولة الاقتصاد:** تؤدي عملية دفع التوزيعات في شكل نقدي إلى زيادة السيولة في يد المستثمرين، فلو قامت المؤسسات المسعرة بدفع توزيعات نقدية جد مرتفعة فسوف ترفع السيولة في السوق المالي، كما يمكن تصور أسهم مجانية فسوف يؤثر هذا على سيولة السوق
- **على سعر الفائدة:** تؤدي التوزيعات المدفوعة نقدا إلى تخفيض أسعار الفائدة، بسبب طبيعة العلاقة العكسية الموجودة بينها وبين العرض النقدي، فمن خلال زيادة العرض النقدي الناجم عن التوزيعات النقدية المهمة لمجموعة كبيرة من المؤسسات يتراجع سعر الفائدة
- **على الاستهلاك:** تعبر التوزيعات المدفوعة أحد مكونات دخل الفرد (معدل المردودية الفعلي)، فطبيعة العلاقة الطردية بين الدخل والإستهلاك، قد تؤدي زيادة التوزيعات النقدية إلى التأثير على الاستهلاك (خاصة عند المتقاعدین)، نتيجة لعلاقة الارتباط، والتأثير بين المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية، يمكن إستخلاص أثر زيادة الكمية المعروضة من النقد على باقي المتغيرات الأخرى.
- **على صراع الوكالة:** قد يؤدي دفع توزيعات نقدية معتبرة إلى تهديد أو فزع الدائنين، مما يؤدي بهم إلى القيام برقابة مصالحهم، ومن ثمة زيادة تكلفة الوكالة التي سوف يتحملها الملاك بطريقة غير مباشرة في نهاية المطاف، هذا الصراع بين الدائنين والمساهمين، أما الصراع فيما بين المسيرين والمساهمين، ففي حالة دفع توزيعات مجانية لأسهم أعضاء مجلس الإدارة، وأسهم نقدية لباقي الأسهم سوف يفهم الملاك بأن هناك نوايا لا بد من البحث عنها، ومنه تظهر تكاليف الوكالة للأموال الخاصة.
- **على المحتوى المعلوماتي:** تستخدم سياسة توزيع الأرباح في بعض الأحيان كوسيلة لنقل معلومة عن الصحة المالية للمؤسسة إلى السوق المالي، وإذا كانت هذه المعلومة خاطئة فسوف تكبد المؤسسة خسائر، وهذا بطبيعة الحال وفقا لنظرية الإشارة.
- **على الهيكل المالي:** يؤدي دفع التوزيعات في صورة أسهم إلى تغيير الهيكل المالي للمؤسسة، حيث دفع توزيعات يعني تراجع التمويل الذاتي، وبخصوص الواقع العملي فسوف نختبر هذا التأثير.
- **على معدل المردودية المطلوب:** تعتبر التوزيعات أحد مكونات المردودية الفعلي (فائض القيمة+ التوزيعات) فزيادتها تعني زيادة المردودية، أما بخصوص معدل المردودية المطلوب قد تؤثر عليه.
- **على قيمة المؤسسة:** قد يؤدي دفع توزيعات إلى التأثير على قيمة المؤسسة في السوق المالي، ويكون ذلك من خلال التأثير على تكلفة رأس المال.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على إختيار المؤسسة لسياسة توزيع الأرباح

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على اختيار المنشأة لسياسة معينة من سياسات التوزيع دون سياسات التوزيع الأخرى، ومع ذلك من الصعب وضع إطار عام يمكن إستخدامه لإختيار سياسة توزيع معينة وتمثل العوامل التي تؤثر في سياسة توزيع الأرباح في مايلي: ¹

➤ قيود توزيع الأرباح: وتشمل هذه القيود مايلي:

1- قيود الحماية: تفرض عقود الدين عادة قيوداً على توزيع الأرباح، فعند لجوء المؤسسة إلى القروض ذات الفائدة الثابتة قد يفرض المقترض شرطاً بعدم توزيع الأرباح على المساهمين ما لم تكن نسبة السيولة ومعدل تغطية الفوائد تزيد عن حد أدنى معين.

2- قاعدة إتلاف رأس المال: تقول هذه القاعدة، بأنه لا يجب توزيع أرباح أكثر من المكاسب المحققة، والسبب في ذلك يعود إلى أن المنشأة قد تلجأ إلى توزيع رأس المال على المساهمين تاركة للدائنين المؤسسة خاوية.

3- توافر النقدية: فقد تحقق المنشأة مكاسب ولكن لا تتوافر لديها سيولة نقدية كافية لتوزيع الأرباح، ففي هذه الحالة لا يمكن للشركة توزيع الأرباح على المساهمين، غير انه يمكن للمنشأة أن تلجأ إلى الاقتراض لتعويض النقص في هذه النقدية.

➤ **فرص الاستثمار المتاحة:** تتوقف سياسة توزيع الأرباح في المنشأة أيضاً على فرص الإستثمار المتاحة أمامها، فإذا كانت المؤسسة في مرحلة النمو فان حاجتها إلى الأرباح لإعادة إستثمارها تكون أكبر من حاجة منشأة أخرى في مرحلة النضج، فالمنشأة التي تعيش مرحلة النمو سوف تقرر احتجاز كل أو جزر كبير من المكاسب مما يمثل قيوداً كبيراً على سياسة التوزيع.

➤ **الاعتبارات الضريبية:** يفضل المساهمون عادة توزيعاً ضئيلاً للأرباح في الحالة التي يزداد فيها حجم الضرائب على الأرباح الموزعة، وفي حالة إنخفاض الضرائب تلجأ المؤسسة إلى سياسة توزيع واسعة. كان المستثمرون يفضلون الإستثمار في المؤسسات التي تعتمد سياسة توزيعات ضئيلة للأرباح عند زيادة حجم الضرائب على الأرباح الموزعة، وهذا إذا ما قورن بمعدلات الضرائب على فوائض القيمة المحققة، جراء بيع الأوراق المالية. أما عند انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح الموزعة، فإنهم يلجئون إلى الإستثمار في المؤسسات ذات التوزيع الأوسع للأرباح. ²

¹ عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره، ص: 401-402.

² ربيع بوصبيح العايش، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: أهمية القرارات المالية في تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

➤ **العوامل القانونية و التعاقدية:** من الممكن أن تتأثر سياسة توزيع الأرباح بظاهرة تآكل رأس المال، وبهذا تضع التشريعات قيودا تقضي بعدم توزيعها (قيد إضعاف رأس المال). كما يوجد أيضا القيد الذي يقضي بعدم جواز توزيع الأرباح ما لم تكن هناك نتائج إيجابية محققة سابقا بهدف منع الشركاء من سحب إستثماراتهم من رأس المال.

فضلا عن القيود القانونية توجد قيود تعاقدية منها ما يسمى بقيد الأسهم الممتازة، وذلك بأن يتضمن عقد إصدار أسهم ممتازة قيد يقضي بعدم إجراء توزيعات على حملة الأسهم العادي، ما لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على نصيبهم من الأرباح خلال السنوات السابقة.¹

➤ **تكاليف المعاملات المالية للمساهم:** يتحمل المستثمر تكلفة عندما يشتري أصل جديد مثل شراء سهم جديد أو بيع أصل يمتلكه، ففي حالة شراء أو بيع سهم، فتتمثل التكلفة في السمسرة وتكلفة الوقت المنقضي أو المستغرق بواسطة المساهم لإتمام الصفقة أو العملية المالية.

➤ **متطلبات السيولة والتزامات الشركة:** تحتفظ المنظمة بصفة عامة ببعض الأصول في شكل نقدي أو شبه سائل (كالأوراق المالية المتداولة ببورصة المال)، وتعتبر هذه الأصول مصدرا للأموال لمواجهة الإحتياجات النقدية غير المتوقعة أو لتمويل الإستثمارات المخططة.

¹ - ربيع بوصبيح العايش، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية اتخاذ القرار المالي من العمليات المهمة في المؤسسة والتي يعلق عليها المساهمون أمالا كبيرة بهدف زيادة ربحيتهم وبالتالي ارتفاع قيمة الثروة وتعظيم قيمة المؤسسة، فالقرار هو الإختيار المدرك من بين عدة بدائل متاحة بناء على درجة العائد والمخاطرة، وتضع المؤسسة القرارات المالية المتمثلة في قرار التمويل الذي يجب أن يراعي ضرورة الإختيار في المصادر التمويلية المناسبة لنشاط المؤسسة وذات الكلفة الأقل والذي يراعي الوضعية المالية للمؤسسة وحسن إستخدام الهيكل التمويلي للمؤسسة، وقرار الإستثمار الذي يخص الجانب الأيمن للميزانية من خلال اختيار المصادر الاستثمارية المتاحة بناء على الإمكانيات المالية للمؤسسة كما تشمل القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح أو إعادة استثمارها لما لهو دور كبير في تحقيق توازن المالي للمؤسسة.

تمهيد

تهدف كل مؤسسة إقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من أجل الحفاظ على بقائها وإستمراريتها وتحقيق وضعية مالية مربحة، وبعد دراسة كل من الوظيفة المالية والتحليل المالي وأثر القرارات على تحقيق التوازن المالي، كان لابد من ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي والذي من خلاله يستطيع الباحث النزول للواقع وكشف الحقائق وجمع المعلومات وتحليلها للوصول إلى النتائج التي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة، ومن هذه المؤسسات مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء تقرت والتي هي محل الدراسة.

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- ❖ المبحث الأول: تقديم مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء تقرت.
- ❖ المبحث الثاني: تحليل التوازن المالي وربحية مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء وأثره على اتخاذ القرار المالي.
- ❖ المبحث الثالث: دور المردودية في اتخاذ القرار المالي.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء تقرت

تعتبر مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء تقرت من بين أهم المؤسسات الكبيرة التي تقوم بإنتاج الآجور بمختلف أنواعه في ولاية ورقلة، وفي هذا المبحث سوف نقوم بإعطاء بطاقة تعريفية حول هذه المؤسسة وبيان أهدافها وعرض هيكلها التنظيمي .

المطلب الأول: تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية

مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء تقرت هي مؤسسة إقتصادية تنشط في إنتاج وتوزيع الآجور بمختلف أنواعه وهي على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة وذات رأس مال يقدر ب: 300.000.000.00 دج، وتم الرفع في رأس المال في: 2016/11/17، وفق عقد قانوني رقم: 2016/859 إلى 540.000.000.00 دج، أسست الشركة في: 1990/10/17 و يقدر عدد عمالها حسب مقرر فيفري 2018 ب: 216 عاملا.

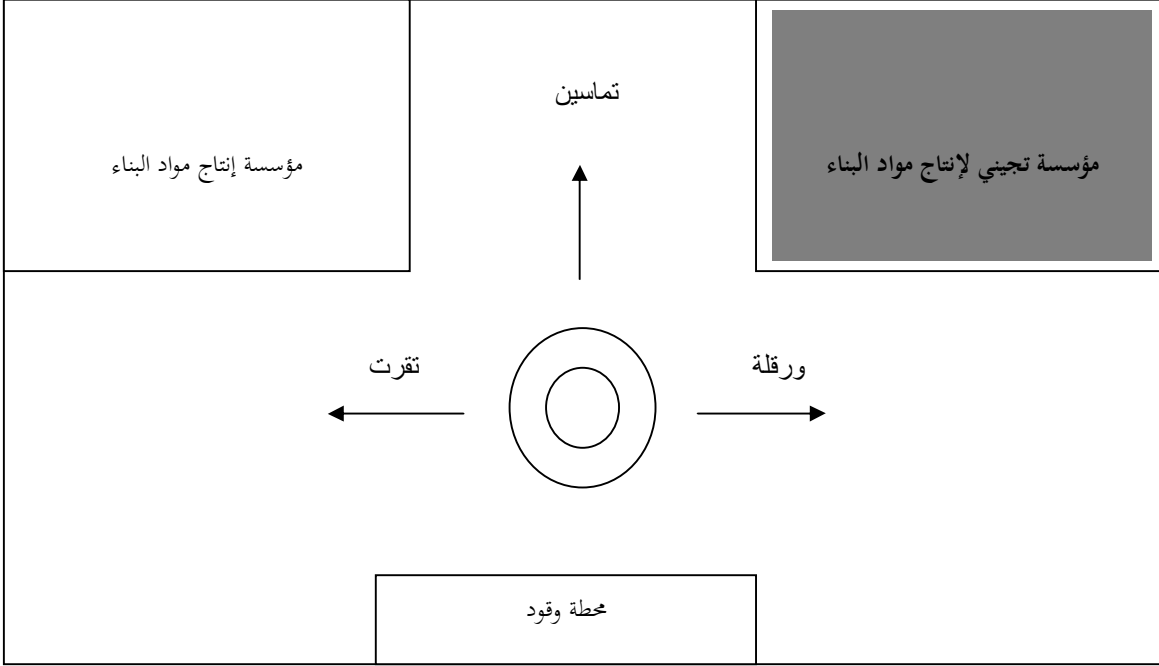
- ✓ إسم مسيرها: تجيني نور الدين.
- ✓ طبيعة النشاط: إنتاج وتوزيع الآجور بمختلف أنواعه.
- ✓ أما تشكيلة منتجاتها فتتمثل في ثلاث أنواع من الآجور وهي آجور ذو 8 ثقب و 12 ثقب وآجور خاص بالأسقف، والقرمود.
- ✓ رقم السجل التجاري: 98/B/122276 du 10/01/2013
- ✓ بريدتها الإلكتروني: sarl.sbmt@gmail.com
- ✓ المساحة الكلية: 41800م².
- ✓ طاقة الإنتاج: 150 طن في السنة.
- ✓ شعار المؤسسة:



الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

تقع المؤسسة بالمنطقة الصناعية بالجنوب الشرقي لمدينة تقرت و تبعد على المدينة ب:10كلم، حيث يحدها شمالا الطريق الولائي المؤدي إلى بلدية تماسين، وجنوبا وشرقا مساحة فارغة،ومن الجانب الغربي الطريق الوطني رقم (03) الرابط بين مدينة تقرت وولاية ورقلة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (03-01): مخطط يبين موقع مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة وغايتها

قبل التعرف على أهداف المؤسسة لابد من تجسيد الغايات التي تأسست من أجلها والتي هي كما يلي:

الفرع الأول: غاياتها

- 1- تلبية إحتياجات السوق المحلي في مجال الآجور؛
- 2- تطوير قدرتها وإمكانياتها باستمرار، المحافظة على مكانتها في السوق.

الفرع الثاني: أهدافها

من بين الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها نذكر منها:

- 1- تعظيم الربحية مع تخفيض التكاليف؛
- 2- تهدف المؤسسة إلى توزيع المنتجات حسب الطلبات في جميع أنحاء الوطن؛
- 3- تطوير منتجات جديدة لاستجابة طلب السوق المحلي؛

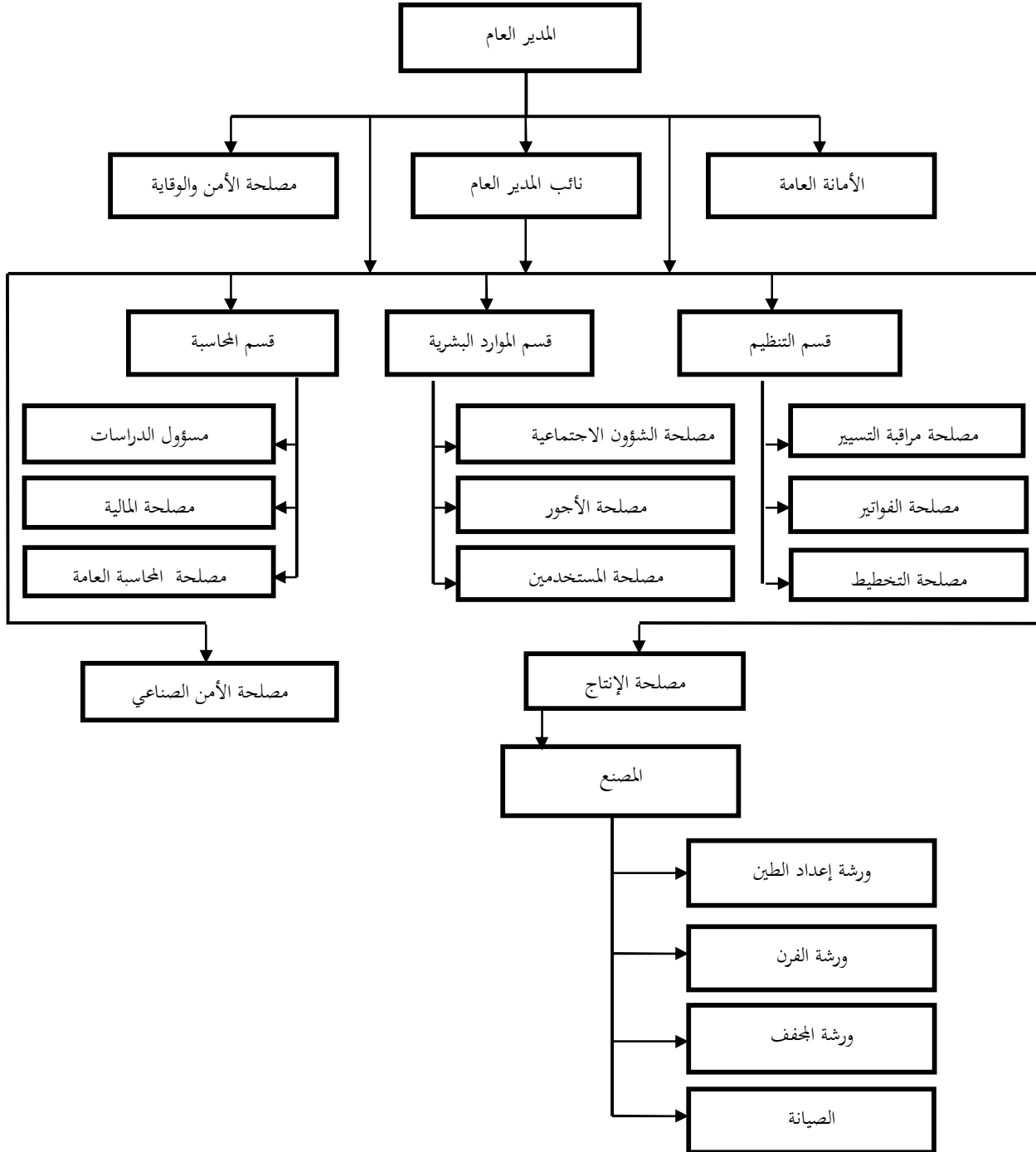
- 4- تسعى المؤسسة إلى رفع مستويات إنتاجها من خلال إنتهاج إستراتيجيات حديثة سواء في الإدارة أو داخل ورشات الإنتاج ؛
- 5- المساهمة في القضاء على البطالة من خلال تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة؛
- 6- البحث والتطوير لتنمية سياستها التنافسية من خلال الإنتاج، التمويل، التوظيف؛
- 7- تطوير وتوسيع شبكة التوزيع؛
- 8- إستخدام أحسن تقنيات التسيير للحفاظ على إستمراريتها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي المؤسسة

الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو عبارة عن الشكل أو البناء الذي يحدد التركيبة الداخلية للعلاقات السائدة في المؤسسة ويوضح مختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية الرئيسية والفرعية التي تقوم بمختلف الأعمال والأنشطة لتحقيق أهداف المؤسسة.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للوظائف في المؤسسة

الشكل رقم (02-03): يوضح الهيكل التنظيمي للوظائف في المؤسسة



المصدر: إدارة المؤسسة

الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي للوظائف في المؤسسة

يمكننا الهيكل التنظيمي من التمييز بين مختلف المستويات التنظيمية للمؤسسة والتي نبينها في ما يلي:

1- المدير العام: وهو مركز قيادة المؤسسة وتسييرها، حيث يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات اللازمة للمؤسسة، كما يعتبر هو المسؤول الأول على تحقيق الأهداف المسطرة من أجل النهوض بالإنتاج والوصول بالمؤسسة إلى أعلى المراتب من حيث الجودة والتنوعية.

2- نائب المدير العام: يساهم بتنفيذ الخطة التنفيذية للمؤسسة وفي مساعدة المدير العام في إدارة وتنظيم العمل والمحافظة على سرية المعلومات الواردة لمكتب المدير العام وتنظيم ومتابعة الاجتماعات التي يدعو إليها المدير العام وتنظيم المقابلات والزيارات ومواعيد الاجتماعات، وتوفير قناة اتصال بين المدير العام والأقسام الإدارية الأخرى في المؤسسة.

3- الأمانة العامة: مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد، وكذا إستقبال العملاء والزوار لتسهيل الإتصال بالمسير، و إستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديرات والمصالح وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

4- مصلحة الأمن والوقاية: يتمثل دوره في الإهتمام بالأمن الداخلي والخارجي للمؤسسة والمحافظة على ممتلكات المؤسسة والسهر على نظافة المباني الإدارية وتنظيم المكاتب وتزيين محيط المؤسسة.

5- قسم المحاسبة: ويندرج تحت هذا القسم ثلاث مصالح رئيسية وهي:

✓ **مسؤول الدراسات:** يقوم بمراقبة ومتابعة الإهلاكات وتقييمها وإعداد التصريحات الجبائية ومراقبة ومقارنة الحسابات والضرائب وإنهاء رقم الأعمال السنوي المصرح به، متابعة الجرد الدوري لحسابات الزبائن والتقييم المحاسبي وإعداد جدول حسابات التمويل.

✓ **مصلحة المالية:** تعتبر القلب النابض للمؤسسة يشرف عليها محاسب يقوم بتسجيل المدخلات والمخرجات بجميع أنواعها ومتابعة حركة الصندوق والبنك.

✓ **مصلحة المحاسبة العامة:** تهتم هذه المصلحة بالتقييم المحاسبي وإعداد القوائم المالية (الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج) ومراقبة فواتير الشراء كما تهتم بتسجيل العمليات اليومية وإعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية.

6- قسم الموارد البشرية: ويتكون هذا القسم من المصالح التالية:

✓ **مصلحة الشؤون الاجتماعية:** يتمثل دورها في خلق الجو المناسب للعامل من خلال التكفل بجميع المسائل المتعلقة بتقييم العمال في صندوق الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وملفات التقاعد، التكفل بالمنح العائلية للعمال ومتابعتها والتكفل بالعمال الذين يتعرضون لحوادث العمل.

✓ **مصلحة الأجور:** تحرص هذه المصلحة على إعداد كشوف الأجور من حيث جمع المعلومات لحساب الأجور وإدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات وحسابها، طباعة كشف الأجور.

✓ **مصلحة المستخدمين:** تقوم باستقبال طلبات العمل والرد عليها. ومتابعة حضور وغياب العمال، كما تقوم بمراقبة العمال داخل المؤسسة ومدى امتثالهم للقوانين الداخلية والفصل في النزاعات بين العمال و الإشراف على منح العطل السنوية للعمال.

7- قسم التنظيم: يضم هذا القسم ثلاث مصالح وهي كالتالية:

✓ **مصلحة مراقبة التسيير:** تقوم بمتابعة مختلف العمليات الموكلة إلى المصالح واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة انحراف هذه المصالح عن الأهداف المسطرة.

✓ **مصلحة الفواتير:** تهتم باستقبال الزبائن يوميا وتحرير الفواتير الخاصة بهم وقبض المبالغ ثم تحرير أسعار التسليم، وفي نهاية كل يوم يقوم رئيس المصلحة بتسجيل مبالغ الفواتير.

✓ **مصلحة التخطيط:** ومن مهامها إعداد برامج خاصة بالمؤسسة في ما يتعلق بجميع نشاطها.

ومن هذه المصالح هناك مصلحة الأمن الصناعي.

8- مصلحة الأمن الصناعي:

✓ اتخاذ كل الإجراءات الوقاية والأمن، والتدخل في مختلف ورشات المؤسسة إضافة إلى مراقبة المحيط حسب مخطط التدخل اليومي.

✓ تطوير قدرات ومهارات العمال كإجراء دورات تكوينية للأعوان الخاصة بالسلامة وأمن العمل والتدريب على الحوادث الفجائية.

9- مصلحة الإنتاج: وتظم هذه المصلحة ثلاث ورشات وإعداد الطين والتي يتم فيها إعداد المادة

الأولية وهي الطين ليصبح جاهز لتشكيله في قوالب مختلفة، وورشنة الفرن بعد إعداد الطين يمر بالفرن للحفاظ

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

على صلاية المنتج، وورشة المجفف حيث تقوم بتجفيف المنتج ليأخذ الشكل النهائي له، وتتكلف هذه المصلحة بالإشراف على عمليات الإنتاج ومتابعة السير الحسن للعمال.

المبحث الثاني: تحليل التوازن المالي وربحية مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء وأثره على اتخاذ القرار المالي

يهدف تحليل التوازن المالي إلى إظهار مدى التزام المؤسسة باستخدام أموالها إلى قواعد التسيير المالي حتى تتفادى حالات العجز المالي.

المطلب الأول: تحليل التوازن المالي

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض الميزانيات المالية خلال سنوات الدراسة

الفرع الأول: إعداد الميزانية المالية المفصلة لفترة الدراسة

تعتبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الأجل التي ترتب حسابها هذه العناصر أي مبدأ السيولة والاستحقاق.

أولاً: تقديم الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات أصول

الجدول رقم (01-03): إعداد الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات أصول

الأصول	2013	2014	2015	2016
مجموع الأصول غير جارية	421,593,416	384,139,269	440,053,139	538,028,667
الأراضي	369,572	369,572	369,572	22,369,572
المباني	34,262,014	32,088,999	29,767,351	26,858,311
أصول ثابتة غير ملموسة	125,729,485	90,448,353	148,683,871	333,576,113
تثبيتات قيد الإنجاز	159,392,345	159,392,345	159,392,345	30,584,671
إستثمارات ومبالغ مستحقة أخرى	101,540,000	101,540,000	101,540,000	101,540,000
أوراق مالية ثابتة	-	-	-	2,800,000
الأصول المالية الأخرى	300,000	300,000	300,000	20,300,000
مجموع الأصول الجارية	81,445,970	167,195,513	150,745,216	231,780,409
المخزونات	33,376,629	30,992,296	53,208,511	42,674,564
العملاء	11,498,799	42,781,805	40,718,292	37,012,082
مدينين آخرين	15,612,464	15,746,272	34,528,430	13,727,702
ضرائب	1,804,553	6,008,632	16,293,806	3,585,634
الخزينة	19,153,525	71,666,508	5,996,177	134,780,427
المجموع العام للأصول	503,039,386	551,334,782	590,798,355	769,809,076

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (4.3.2.1)

قد تميزت هذه الفترة بالارتفاع المتذبذب في قيمة أصول المؤسسة الغير جارية نتيجة ارتفاع الأصول الثابتة الغير ملموسة خاصة كما شهدت الأصول الجارية ارتفاع كبير نظرا لارتفاع حساب الخزينة.

ثانيا: تقديم الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات خصوم

الجدول رقم (02-03): إعداد الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات خصوم

الخصوم	2013	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	400,189,276	404,821,627	399,935,021	635,591,175
الأموال الخاصة	317,234,197	321,866,548	316,979,942	558,970,410
رأس المال	300,000,000	300,000,000	300,000,000	540,000,000
الاحتياطات	3,729,122	4,276,077	4,953,310	5,440,388
النتيجة الصافية	13,505,075	17,590,471	12,026,632	13,530,022
الخصوم الغير جارية	82,955,079	82,955,079	82,955,079	76,620,765
قروض طويلة الأجل	82,955,079	82,955,079	82,955,079	76,620,765
الخصوم الجارية	102,850,113	146,513,158	190,863,336	134,217,903
موردين	24,730,784	66,385,591	72,354,175	71,983,029
ضرائب	2,591,320	2,461,988	1,841,041	2,050,685
ديون أخرى	75,528,009	77,665,579	112,755,662	60,184,189
الإعتمادات البنكية الجارية	-	-	3,912,458	-
المجموع العام للخصوم	503,039,389	551,334,785	590,798,357	769,809,078

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (4.3.2.1)

عرفت هذه الفترة ارتفاع كبير في قيمة الأموال الدائمة خلال سنة 2016 ويعود ذلك نتيجة ارتفاع الأموال الخاصة خلال تلك السنة.

الفرع الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة لفترة الدراسة

من خلال ما سبق سنقوم بإعداد الشكل المختصر للميزانية المالية

أولا: تقديم الميزانية المالية المختصرة لأربع سنوات أصول

الجدول رقم (03-03): إعداد الميزانية المالية المختصرة لأربع سنوات أصول

الأصول	2013	2014	2015	2016
مجموع الأصول غير جارية	421,593,416	384,139,269	440,053,139	538,028,667
مجموع الأصول الجارية	81,445,970	167,195,513	150,745,216	231,780,409
المجموع العام للأصول	503,039,386	551,334,782	590,798,355	769,809,076

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانياً: تقديم الميزانية المالية المختصرة لأربع سنوات خصوم

الجدول رقم (03-04): إعداد الميزانية المالية المختصرة لأربع سنوات خصوم

الخصوم	2013	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	400,189,276	404,821,627	399,935,021	635,591,175
الأموال الخاصة	317,234,197	321,866,548	316,979,942	558,970,410
الخصوم الغير جارية	82,955,079	82,955,079	82,955,079	76,620,765
الخصوم الجارية	102,850,113	146,513,158	190,863,336	134,217,903
المجموع العام للخصوم	503,039,389	551,334,785	590,798,357	769,809,078

المصدر: من إعداد الطلبة

الفرع الثالث: التحليل بواسطة رأس المال العامل سيولة FRL

إن هدف الميزانية المالية هو تحليل سيولة المؤسسة أي معرفة الفرق بين مجموع ما تمتلكه المؤسسة وما عليها من إلتزامات لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها لدى دائئتها.

وهذا التحليل يكون بالاعتماد على المؤشر الرئيسي والذي يتمثل في رأس المال العامل سيولة ويتم حسابه باستخدام القيم الصافية وفق منظورين طويل الأجل وقصير الأجل، أي من أعلى وأدنى الميزانية .

أولاً: حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

ويعبر عن السيولة التي يمكن أن تولدها المؤسسة باستخدام العناصر الطويلة الأجل من أصول وخصوم ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول رقم (03-05): حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	400,189,276	404,821,627	399,935,021	635,591,175
الأصول الثابتة	421,593,416	384,139,269	440,053,139	538,028,667
رأس المال العامل FRL	-21,404,140	20,682,358	- 40,118,118	97,562,508

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم (03-06): التطور في عناصر رأس المال العامل من أعلى الميزانية

البيان/السنة	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	1.16%	-1.21%	58.92%
الأصول الثابتة	-8.88%	14.56%	22.26%
رأس المال العامل	196.63%	-293.97%	343.19%

المصدر: من إعداد الطلبة

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

ثانيا: حساب رأس المال العامل من أدنى الميزانية

ويعبر عن السيولة التي يمكن أن تولدها المؤسسة باستخدام العناصر القصيرة الأجل من أصول وخصوم ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم الجارية}$$

الجدول رقم (03-07): حساب رأس المال العامل من أدنى الميزانية

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
الأصول المتداولة	81,445,970	167,195,513	150,745,216	231,780,409
الخصوم الجارية	102,850,113	146,513,158	190,863,336	134,217,903
رأس المال العامل FRL	-21,404,140	20,682,358	-40,118,118	97,562,508

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم (03-08): التطور في عناصر رأس المال العامل من أدنى الميزانية

البيان/السنة	2014	2015	2016
الأصول المتداولة	105.28%	-9.84%	53.76%
الخصوم الجارية	42.45%	30.27%	-29.68%
رأس المال العامل FRL	196.63%	-293.97%	343.19%

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: من خلال إعداد الميزانية المالية لهذه المؤسسة على مدى أربع سنوات نلاحظ أن رأس المال العامل للمؤسسة متذبذب، نلاحظ في سنة 2013 و2015 رأس المال العامل سالب يعود سبب ذلك في انخفاض الأموال الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية من منظور طويل الأجل، ومن منظور قصير الأجل هو عدم إمكانية المؤسسة تغطية التزاماتها القصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، وفي سنة 2014 و2016 نلاحظ أن رأس المال العامل موجب وهذا يعبر عن وجود فائض في الأموال الدائمة والمتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع نشاطاتها بالأموال الدائمة، ويعبر هذا أيضا عن الفائض الناتج عن تغطية الأصول المتداولة للخصوم الجارية حيث أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

تحليل النتائج: كانت نسبة التطور موجبة خلال سنة 2014 وبلغت 196.63% بينما في سنة 2015 إنخفضت إلى -293.97% ويعود ذلك إلى إنخفاض الأموال الدائمة بنسبة 1.21% وإرتفاع الأصول الثابتة بشكل كبير أي بنسبة 14.56% ومن منظور أدنى الميزانية سبب ذلك هو إنخفاض قيمة الأصول المتداولة بنسبة 9.84% ويصاحبه ارتفاع في الخصوم المتداولة بنسبة 30.27% أي عدم القدرة على تسديد التزاماتها عند تاريخ إستحقاقها بينما في سنة 2016 تحسنت وضعية المؤسسة بشكل كبير وذلك بسبب إرتفاع الأموال الدائمة بنسبة

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

58.92% وأصولها المتداولة بنسبة 53.76% وإنخفاض قيمة الخصوم الجارية بنسبة 29.68% وهذا من خلال رفع رأس مال المؤسسة خلال تلك السنة.

المطلب الثاني: التحليل الوظيفي والقرار المالي في مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

جاء هذا التحليل على اثر الانتقادات التي وجهت للتحليل المالي الكلاسيكي، وتختلف الميزانية الوظيفية عن المحاسبية وسميت بالوظيفية لأنها تقسم أنشطة المؤسسة على حسب الوظائف التي تربط بها إلى وظائف تمويلية، استثمارية ووظائف استغلال.

الفرع الأول: إعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لفترة الدراسة

تهدف الميزانية الوظيفية إلى إستخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي.

أولاً: تقديم الميزانية الوظيفية المفصلة لأربع سنوات إستخدامات

الجدول رقم (09-03): إعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لأربع سنوات إستخدامات

2016	2015	2014	2013	إستخدامات
1,461,905,750	1,304,141,707	1,201,276,845	1,173,663,753	إستخدامات مستقرة
22,369,572	369,572	369,572	369,572	الأراضي
77,105,090	77,105,090	77,105,090	77,105,090	المباني
1,207,206,417	965,434,700	862,569,838	834,956,746	أصول ثابتة غير ملموسة
30,584,671	159,392,345	159,392,345	159,392,345	الأصول الحالية
101,540,000	101,540,000	101,540,000	101,540,000	إستثمارات ومبالغ مستحقة
2,800,000	-	-	-	أوراق مالية ثابتة
20,300,000	300,000	300,000	300,000	أصول أخرى
79,686,646	93,926,803	73,774,101	44,875,428	إستخدامات الاستغلال
42,674,564	53,208,511	30,992,296	33,376,629	المخزونات
37,012,082	40,718,292	42,781,805	11,498,799	العملاء
17,313,336	50,822,236	21,754,904	17,417,017	إستخدامات خارج الاستغلال
13,727,702	34,528,430	15,746,272	15,612,464	مدنيين آخرين
3,585,634	16,293,806	6,008,632	1,804,553	ضرائب
134,780,427	5,996,177	71,666,508	19,153,525	إستخدامات الخزينة
134,780,427	5,996,177	71,666,508	19,153,525	المتاحات
1,693,686,159	1,454,886,923	1,368,472,358	1,255,109,723	مجموع الإستخدامات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق(1.2.3.4)

شهدت هذه الفترة ارتفاع متزايد في قيمة الاستخدامات المستقرة نتيجة الارتفاع في الأصول الثابتة الغير ملموسة، كما عرفت ارتفاع متزايد في الخزينة خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

ثانيا: تقديم الميزانية الوظيفية المفصلة لأربع سنوات موارد

الجدول رقم (03-10): إعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لأربع سنوات موارد

موارد	2013	2014	2015	2016
الموارد الدائمة	1,152,259,611	1,221,959,202	1,264,023,588	1,559,468,257
رأس المال	300,000,000	300,000,000	300,000,000	540,000,000
إحتياطات	3,729,122	4,276,077	4,953,310	5,440,388
النتيجة الصافية	3,505,075	17,590,471	12,026,632	13,530,022
قروض طويلة الأجل	82,955,079	82,955,079	82,955,079	76,620,765
مجموع الإهلاكات	752,070,335	817,137,575	864,088,567	923,877,082
موارد الاستغلال	27,322,104	68,847,579	74,195,216	74,033,714
موردين	24,730,784	66,385,591	72,354,175	71,983,029
ضرائب	2,591,320	2,461,988	1,841,041	2,050,685
موارد خارج الاستغلال	75,528,009	77,665,579	112,755,662	60,184,189
ديون أخرى	75,528,009	77,665,579	112,755,662	60,184,189
موارد الخزينة	-	-	3,912,458	-
الاعتمادات البنكية الجارية	-	-	3,912,458	-
مجموع الموارد	1,255,109,724	1,368,472,360	1,454,886,924	1,693,686,160

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (1.2.3.4)

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الموارد الدائمة في تزايد بينما شهد ارتفاع كبير في سنة 2016 نتيجة الرفع في رأس المال خلال تلك السنة

الفرع الثاني: إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لفترة الدراسة

من خلال ما سبق سنقوم بإعداد الشكل المختصر للميزانية الوظيفية

أولاً: تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة لأربع سنوات استخدامات

الجدول رقم (03-11): إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لأربع سنوات استخدامات

إستخدامات	2013	2014	2015	2016
إستخدامات مستقرة	1,173,663,753	1,201,276,845	1,304,141,707	1,461,905,750
إستخدامات الاستغلال	44,875,428	73,774,101	93,926,803	79,686,646
إستخدامات خارج الأستغلال	17,417,017	21,754,904	50,822,236	17,313,336
إستخدامات الخزينة	19,153,525	71,666,508	5,996,177	134,780,427
مجموع الإستخدامات	1,255,109,723	1,368,472,358	1,454,886,923	1,693,686,159

المصدر: من إعداد الطلبة

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

ثانياً: تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة لأربع سنوات موارد

الجدول رقم (03-12): إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لأربع سنوات موارد

موارد	2013	2014	2015	2016
الموارد الدائمة	1,152,259,611	1,221,959,202	1,264,023,588	1,559,468,257
موارد الاستغلال	27,322,104	68,847,579	74,195,216	74,033,714
موارد خارج الاستغلال	75,528,009	77,665,579	112,755,662	60,184,189
موارد الخزينة	-	-	3,912,458	-
مجموع الموارد	1,255,109,724	1,368,472,360	1,454,886,924	1,693,686,160

المصدر: من إعداد الطلبة

الفرع الثالث: التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng

يعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشر هام عن التوازن المالي الطويل المدى، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$FRng = RD - ES$$

الجدول رقم (03-13): حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
موارد دائمة RD	1,152,259,611	1,221,959,202	1,264,023,588	1,559,468,257
إستخدامات مستقرة ES	1,173,663,753	1,201,276,845	1,304,141,707	1,461,905,750
رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng	- 21,404,142	20,682,357	- 40,118,119	97,562,507

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم (03-14): التطور في عناصر رأس المال العامل الصافي الإجمالي

البيان/السنة	2014	2015	2016
موارد دائمة RD	6.05%	3.44%	23.37%
إستخدامات مستقرة ES	2.35%	8.56%	12.10%
FRng	196.63%	-293.97%	343.19%

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب خلال سنة 2013 و2015 وهذا راجع إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة. مما يجعلها في حالة عسر مالي، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تشييت مستوى إستثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها الدائمة.

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

أما خلال السنتين 2014 و2016 رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت من تمويل استخداماتها طويلة المدى باستخدام مواردها الدائمة وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

تحليل النتائج: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي متذبذب خلال كل سنوات الدراسة، حيث إرتفع خلال سنة 2014 بنسبة %196.63 وهذا راجع إلى إرتفاع الموارد الدائمة بنسبة %6.05 وإرتفاع الاستخدامات الثابتة بنسبة أقل أي بنسبة %2.35 حيث تمكنت من تمويل استخداماتها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة، وخلال سنة 2015 حققت إنخفاض في رأس المال العامل بنسبة %293.97- ويعود ذلك إلى إرتفاع في الموارد الدائمة بنسبة %3.44 وإرتفاع الاستخدامات الثابتة بنسبة %8.56 أي بنسبة أكبر مما جعل الموارد الدائمة غير قادرة على تغطية الاستخدامات الثابتة وخلال سنة 2016 حققت رأس مال عامل موجب بنسبة %343.19 وهذا راجع إلى الإرتفاع الكبير في الموارد الدائمة بنسبة %23.37 وإرتفاع الاستخدامات الثابتة بنسبة %12.10 وسبب ذلك راجع إلى أن المؤسسة إعتمدت على زيادة مواردها الدائمة من خلال الرفع في رأس المال.

الفرع الرابع: التحليل بواسطة الإحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي BFR

وهو الذي يعبر عن إجمالي الإحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب بالعلاقة التالية:

$$BFR_{\text{ex}} = E_{\text{ex}} - R_{\text{ex}}$$

$$BFR_{\text{hex}} = E_{\text{hex}} - R_{\text{hex}}$$

$$BFR = BFR_{\text{ex}} + BFR_{\text{hex}}$$

الجدول رقم (03-15): حساب الإحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
إستخدامات الاستغلال E _{ex}	44,875,428	73,774,101	93,926,803	79,686,646
موارد الاستغلال R _{ex}	27,322,104	68,847,579	74,195,216	74,033,714
BFR_{ex}	17,553,324	4,926,522	19,731,587	5,652,932

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم (03-16): حساب الإحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
استخدامات خارج الاستغلال E _{hex}	17,417,017	21,754,904	50,822,236	17,313,336
موارد خارج الاستغلال R _{hex}	75,528,009	77,665,579	112,755,662	60,184,189
BFR_{hex}	- 58,110,992	- 55,910,675	- 61,933,426	- 42,870,853

المصدر: من إعداد الطلبة

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

الجدول رقم (03-17): حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
BFR _{ex}	17,553,324	4,926,522	19,731,587	5,652,932
BFR _{hex}	- 58,110,992	- 55,910,675	- 61,933,426	- 42,870,853
BFR	- 40,557,668	-50,984,153	- 42,201,839	- 37,217,921
التطور		25.71%	-17.23%	-11.81%

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب خلال سنوات الدراسة، مما يعني أن الاحتياجات أقل من الموارد التمويلية وهنا يعاب على المسيرين، لأن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة.

الفرع الخامس: تحليل الخزينة الصافية Tn

وهي التي تعبر عن مجموع الأموال الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة أن تستخدمها فوراً، وتحسب بإحدى بالعلاقتين التاليتين:

$$*1 \dots \text{المتاحات} - \text{الاعتمادات البنكية الجارية} = Tn$$

$$*2 \dots Tn = FRng - BFR$$

الجدول رقم (03-18): الخزينة الصافية Tn ...*1

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
المتاحات	19,153,525	71,666,508	5,996,177	134,780,427
الاعتمادات البنكية الجارية	-	-	3,912,458	-
tn	19,153,525	71,666,508	2,083,719	134,780,427

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم (03-19): الخزينة الصافية Tn ...*2

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
FRng	- 21,404,142	20,682,357	- 40,118,119	97,562,507
BFR	- 40,557,668	- 50,984,153	- 42,201,839	37,217,921
tn	19,153,526	71,666,510	2,083,720	134,780,428

المصدر: من إعداد الطلبة

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

الجدول رقم (03-20): التطور في عناصر الخزينة

البيان/السنة	2014	2015	2016
المتاحات	274.17%	-91.63%	2147.77%
tn	274.17%	-97.09%	6368.26%

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: نلاحظ أن الخزينة موجبة ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة إستخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات. وقدرة رأس المال العامل الصافي على تغطية الاحتياج في رأس المال، إذ تعتبر الخزينة كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تستطيع من خلاله مواجهة ديونها عند تواريخ استحقاقها.

تحليل النتائج: نلاحظ أن الخزينة خلال كل سنوات الدراسة موجبة وهي وضعية حسنة للمؤسسة بحيث نلاحظ إنخفاض قيمة الخزينة في سنة 2015 بنسبة %97.09- وذلك راجع إلى إنخفاض في قيمة المتاحات ويقابلها زيادة في الاعتمادات البنكية، ولكن خلال سنة 2016 نلاحظ إرتفاع كبير في قيمة الخزينة بنسبة %6368.26 ويعود ذلك إلى الارتفاع في المتاحات وإنعدام الاعتمادات البنكية، وإرتفاع في قيمة رأس المال العامل ويعود ذلك إلى أن المؤسسة قامت بالرفع في رأس المال خلال تلك السنة.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال، لكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي تقع فيها.

المطلب الثالث: القرار المالي وأثره على ثروة مؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

تتأثر ثروة المؤسسة من خلال طبيعة القرار المالي المتخذ وذلك باختيار مصادر التمويل المناسبة والبدائل الاستثمارية المتاحة.

الفرع الأول: إعداد جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة وتحليله

يبرز جدول حسابات النتائج كيفية تجميع ثروة المؤسسة، وهذا من خلال الإيرادات وهي التدفقات المولدة للثروة، والمصاريف وهي التدفقات المخفضة للثروة والرصيد الصافي لهذين التدفقيين ينتج النتيجة والتي تتراكم لتكوين ثروة المؤسسة.

الجدول رقم (03-21): إعداد جدول حسابات النتائج لأربعة سنوات

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
رقم الأعمال	325,965,495	395,842,939	296,885,923	320,366,370
التغير في المخزون	-602,773	-4,058,024	23,055,653	-22,069,191
الإنتاج المثبت	-	-	16,668,597	-

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

298,297,179	336,610,173	391,784,915	325,362,722	1- إنتاج السنة المالية
-	-	-	-	المشتريات المستهلكة
3,647,247	44,579,511	40,315,780	25,103,424	مواد أولية
77,468,063	106,628,644	147,024,683	94,416,454	لوازم أخرى
33,590,888	26,026,978	19,572,101	22,402,987	استهلاكات أخرى
2,439,261	540,086	3,084,522	7,844,138	التصليحات والصيانة
3,235,482	3,185,149	2,890,956	2,622,201	أقساط التأمين
1,161,250	2,138,970	860,910	764,500	خدمات الشركاء
48,220	-	17,390	0	مصاريف إشهار
-	71,962	15,261	34,476	مصاريف نقل والبعثات
419,920	724,462	1,559,842	2,198,399	خدمات متنوعة
122,010,331	183,895,762	215,341,445	155,386,579	2- استهلاكات السنة المالية
176,286,848	152,714,411	176,443,470	169,976,143	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
100,434,368	85,510,928	77,936,065	69,680,109	نفقات الموظفين
4,214,082	5,718,129	9,458,903	6,923,346	ضرائب ورسوم مقدرة
71,638,398	61,485,354	89,048,502	93,372,688	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
272,000	-	1,936,025	352,400	المنتجات العملية الأخرى
-	1,681	420,000	8,888	الأعباء العملية الأخرى
59,788,515	46,950,992	72,126,891	78,107,809	الإهلاكات وخسائر القيمة
12,121,883	14,532,681	18,437,636	15,608,391	5- نتيجة الاستغلال
301,154	1,031,038	323,797	37,215	المنتجات المالية
4,540,119	3,537,083	1,170,955	2,140,526	الأعباء المالية
-4,238,965	-2,506,045	-847,158	-2,103,311	6- نتيجة مالية
7,882,918	12,026,636	17,590,478	13,505,080	7- نتيجة الاستغلال قبل الضرائب (5+6)
-	-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج
-	-	-	-	الضرائب المؤجلة تغيرات عن النتائج
298,870,333	337,641,211	394,044,737	325,752,337	مجموع منتجات الأنشطة العادية
290,987,415	325,614,575	376,454,259	312,247,257	مجموع أعباء الأنشطة العادية
7,882,918	12,026,636	17,590,478	13,505,080	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
5,647,107	-	-	-	العناصر الغير عادية منتجات
-	-	-	-	العناصر الغير عادية أعباء
5,647,107	-	-	-	9- النتيجة الغير عادية
13,530,025	12,026,636	17,590,478	13,505,080	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (1.2.3.4)

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

الجدول رقم (03-22): التطور في جدول حسابات النتائج

البيان/السنة	2014	2015	2016
رقم الأعمال	21.44%	-25.00%	7.91%
القيمة المضافة	3.80%	-13.45%	15.44%
الفائض الإجمالي للاستغلال	-4.63%	-30.95%	16.51%
نتيجة الاستغلال قبل الضريبة	30.25%	-31.63%	-34.45%
النتيجة الصافية	30.25%	-31.63%	12.50%

المصدر: من إعداد الطلبة

✓ **رقم الأعمال:** إن مؤشر رقم الأعمال يبين الحصة السوقية ومدى سيطرة المؤسسة على الأسواق حيث يترجم العلاقة بين المؤسسة و سوقها الأمامي، ونلاحظ خلال فترة الدراسة تراجع رقم الأعمال بنسبة 25.00% خلال سنة 2015 ومرد ذلك عدم قدرة المؤسسة التحكم في السوق خلال تلك السنة بينما ارتفع بنسبة 7.91% خلال سنة 2016 ودليل ذلك توسع الحصة السوقية للمؤسسة.

✓ **القيمة المضافة:** يمثل رصيد القيمة المضافة الثروة الناتجة عن الموارد التقنية والبشرية والمالية للمؤسسة إذ تعبر عن الفرق بين المدخلات المالية والمخرجات المالية المباشرة أي الفرق بين المبيعات والتكاليف المباشرة، وبالتالي فإن هذا المؤشر يظهر مدى تحكم المؤسسة في تكاليفها المتغيرة.

من خلال الجدول نلاحظ إنخفاض نمو القيمة المضافة بنسبة 13.45% خلال سنة 2015 ويعود ذلك أن المؤسسة لم تستطيع التحكم في تكاليفها المتغيرة خلال تلك السنة.

✓ **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال أي يعبر عن الثروة المتولدة خلال مرحلة النشاط الرئيسي حيث إنخفضت هذه النسبة إلى 30.95% خلال سنة 2015 وهذا الإنخفاض قد يؤدي إلى انسحاب المؤسسة من السوق وبالأخص في ظل وجود سوق تنافسية كبيرة في هذا المجال بينما تم تصحيح هذه الوضعية في سنة 2016 من خلال التحكم في تكاليفها المالية المباشرة.

✓ **نتيجة الاستغلال:** تعبر نتيجة الإستغلال على مدى قدرة المؤسسة خلال دورة الاستغلال تحمل التكاليف المتعلقة بسياساتها الاستثمارية. وبالتالي فإن موازنة السياسات الاستثمارية مع السياسات الاستغلالية يمكن التحكم فيه من خلال هذا المؤشر، ومن خلال الجدول نلاحظ أن تطور رصيد نتيجة الاستغلال خلال سنتي 2015 و2016 حقق تراجع كبير بنسبة 31.63% و 34.45% وهذا يوضح سياسة التوسع الاستثماري التي تنتهجها المؤسسة والتي أثرت على نمو هذا المؤشر.

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية:

نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة شهدت إنخفاض خلال سنة 2015 بنسبة %31.63- ويعود سبب ذلك إلى انخفاض نتيجة الاستغلال خلال تلك السنة غير أنها حققت نتيجة صافية موجبة خلال سنوات الدراسة ومن خلالها نستنتج أن النتيجة المحققة ترجع أساسا إلى النشاط المالي وليس إلى النشاط الاستغلالي.

الفرع الثاني: أثر السياسة الإستثمارية

تتأثر قيمة المؤسسة حسب السياسة الاستثمارية المنتهجة

الجدول رقم (03-23): حساب اثر السياسة الاستثمارية

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
نتيجة الاستغلال قبل الضريبة	13,505,080	17,590,478	12,026,636	7,882,918
نتيجة الاستغلال	15,608,391	18,437,636	14,532,681	12,121,883
اثر السياسة الاستثمارية	86.52%	95.41%	82.76%	65.03%
التطور		18.13%	-21.18%	-16.59%

المصدر: من إعداد الطلبة

✓ اثر السياسة الاستثمارية: يظهر تأثير السياسة المالية على نتيجة المؤسسة من خلال اثر السياسة الاستثمارية المتمثلة بمخصصات الإهلاكات والمفونات واثر السياسة التمويلية من خلال تأثير النتيجة المالية على نتيجة المؤسسة الصافية، من خلال الجدول نلاحظ أن تطور أثر السياسة الاستثمارية متناقص خلال سنتي 2015 و2016 نظرا لضعف النشاط الاستثماري في المؤسسة.

الفرع الثالث: القدرة على التمويل الذاتي

تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من المحاور الأساسية لعملية التمويل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{الإهلاكات} + \text{مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل}$$

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

الجدول رقم (03-24): حسابات القدرة على التمويل الذاتي

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
النتيجة الصافية (1)	13,505,080	17,590,478	12,026,636	13,530,025
الإهلاكات (2)	752,070,335	817,137,575	864,088,567	923,877,082
مؤونات الحسائر والأعباء (3)	-	-	-	-
التمويل الذاتي (3+2+1)	765,575,415	834,728,053	876,115,203	937,407,107
التطور		9.03%	4.96%	7.00%

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور القدرة على التمويل الذاتي موجبة، ومرددها هو قدرة المؤسسة على توليد الفوائد المالية الذاتية، وبالتالي فإن مؤشر القدرة على التمويل الذاتي هو مصدر تمويل يضمن للمؤسسة الاستقلالية المالية وغيابه سوف يضع المؤسسة تحت ضغط الشروط التي تفرضها عليه المؤسسات المالية.

المبحث الثالث: دور المردودية في إتخاذ القرار المالي

تعتبر المردوديات عن المؤشرات الأكثر مصداقية في التحليل المالي كونها تجمع بين النتائج والوسائل.

المطلب الأول: إعداد الميزانية الاقتصادية وتحليلها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى إعداد وتحليل الميزانية الاقتصادية

الفرع الأول: إعداد الميزانية الاقتصادية لفترة الدراسة

تمكن الميزانية الاقتصادية من جمع المعطيات المالية والتي تساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (03-25): إعداد الميزانية الاقتصادية

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
الاستثمارات المعنوية				
+ الاستثمارات المادية	319,753,416	282,299,269	338,213,139	413,388,667
+ الاستثمارات المالية	101,840,000	101,840,000	101,840,000	124,640,000
+ استثمارات قرض الإيجار	-	-	-	-
= الأصول الثابتة (im)	421,593,416	384,139,269	440,053,139	538,028,667
مخزون البضائع	33,376,629	30,992,296	53,208,511	42,674,564
+ مخزون المواد والتموين	-	-	-	-
+ مخزون المنتجات التامة	-	-	-	-
+ مستحقات العملاء	11,498,799	42,781,805	40,718,292	37,012,082
+ حقوق الاستغلال الأخرى	-	-	-	-

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

79,686,646	93,926,803	73,774,101	44,875,428	= استخدامات دورة الاستغلال (1)
71,983,029	72,354,175	66,385,591	24,730,784	مستحقات الموردون للاستغلال
2,050,685	1,841,041	2,461,988	2,591,320	+ ديون الاستغلال الأخرى
74,033,714	74,195,216	68,847,579	27,322,104	= موارد دورة الاستغلال (2)
5,652,932	19,731,587	4,926,522	17,553,324	= الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (3) = (2) - (1)
17,313,336	50,822,236	21,754,904	17,417,017	حقوق خارج الاستغلال
60,184,189	112,755,662	77,665,579	75,528,009	- ديون خارج الاستغلال
-42,870,853	- 61,933,426	-55,910,675	-58,110,992	= الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال) (4)
- 37,217,921	- 42,201,839	- 50,984,153	- 40,557,668	= الاحتياج في رأس المال العامل (4) + (3) = (BFR)
500,810,746	397,851,300	333,155,116	381,035,748	الأصول الاقتصادية AE = (im) + (BFR)
540,000,000	300,000,000	300,000,000	300,000,000	رأس المال الجماعي
5,440,388	4,953,310	4,276,077	3,729,122	+ احتياطات
13,530,022	12,026,632	17,590,471	13,505,075	+ نتيجة الدورة
-	-	-	-	+ فرق إعادة التقييم
558,970,410	316,979,942	321,866,548	317,234,197	= الأموال الخاصة (1)
-	-	-	-	+ الإقساط المقتطعة (2)
558,970,410	316,979,942	321,866,548	317,234,197	= الأموال الخاصة الإجمالية (cp) = (1) + (2)
-	-	-	-	مؤونات الأخطار والتكاليف (PRC)
76,620,765	82,955,079	82,955,079	82,955,079	الديون البنكية والمالية المتوسطة والطويلة الأجل
-	3,912,458	-	-	+ الاعتمادات البنكية الجارية
-	-	-	-	- التوظيفات المالية
134,780,427	5,996,177	71,666,508	19,153,525	- المتاحات
- 58,159,662	80,871,360	11,288,571	63,801,554	الاستدانة الصافية = (D)
500,810,748	397,851,302	333,155,119	381,035,751	رأس مال المستثمر في الاستغلال = الأصول الاقتصادية (cp) + (PRC) + (d)

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ أن للمؤسسة إستدانة صافية موجبة خلال السنوات الثلاثة الأولى حيث إنخفضت في سنة 2014 لرتفع في السنة الموالية بينما انخفضت بشكل كبير في سنة 2016 ويعود ذلك إلى الأرتفاع في قيمة المتاحات هذا فيما يتعلق بالسياسة المالية أما عن السياسة الاستثمارية نلاحظ أن المؤسسة في حالة نمو داخلي.

المطلب الثاني: المردودية المالية والاقتصادية وأثر الرفع المالي

وستتطرق خلال هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: المردودية المالية

وهي التي تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

الجدول رقم (03-26): حساب المردودية المالية

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	13,505,080	17,590,478	12,026,636	13,530,025
الأموال الخاصة	317,234,197	321,866,548	316,979,942	558,970,410
المردودية المالية	4.26%	5.47%	3.79%	2.42%

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل المردودية منخفض خلال سنتي 2015 و2016 بنسبة 3.79% و 2.42% ويعود ذلك إلى سوء تسيير وإستخدام الموارد المالية المحققة خلال تلك السنوات.

الفرع الثاني: المردودية الاقتصادية

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيس، أي تقيس مساهمة الأصول الإقتصادية في تكوين نتيجة الإستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/ الأصول الاقتصادية

الفصل الثالث: تأثير القرارات المالية على التوازن المالي لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء

الجدول رقم (03-27): حساب المردودية الاقتصادية

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
نتيجة الاستغلال بعد الضريبة	13,505,080	17,590,478	12,026,636	7,882,918
الأصول الاقتصادية	381,035,748	333,155,116	397,851,300	500,810,746
المردودية الاقتصادية	3.54%	5.28%	3.02%	1.57%

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل المردودية الاقتصادية في حالة إنخفاض ويعود سبب ذلك إلى إنخفاض معدل نتيجة الاستغلال، إلا أنه كان موجب خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

الفرع الثالث: أثر الرفع المالي

يهدف أثر الرفع المالي إلى دراسة أثر الاستدانة على المردودية المالية، ويحسب بالعلاقة التالية

المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

الجدول رقم (03-28): حساب أثر الرفع المالي

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016
المردودية المالية	0.042571325	0.054651464	0.037941316	0.024205262
المردودية الاقتصادية	0.035443079	0.052799663	0.030228972	0.015740313
أثر الرفع المالي	0.71%	0.19%	0.77%	0.85%

المصدر: من إعداد الطلبة

بعد دراسة كل من المردودية المالية والاقتصادية نأتي إلى دراسة العلاقة بينهما والتي تفسرها أثر الرافعة المالية. من خلال الجدول نلاحظ أن أثر الرافعة المالية موجب خلال سنوات الدراسة ويرجع كون الأثر موجب نظرا للتأثير الإيجابي لإستدانة هذه المؤسسة على مردوديتها فكلما إنخفضت الاستدانة إرتفعت نسبة المردودية المالية، ومنه يجب على المؤسسة اللجوء إلى الإستدانة أفضل من فتح رأس المال.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين على أرض الواقع من خلال دراسة الوضعية المالية لمؤسسة تجيني لإنتاج مواد البناء تفرقت للفترة الممتدة من 2013 إلى 2016 بحيث قمنا بتحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في الموازنات المالية، و تشخيص وضع المؤسسة عن طريق حساب كل من المردودية المالية والإقتصادية لها، وقد أظهرت هذه المؤشرات أن المؤسسة تمر بوضعية حسنة إلا أنها توجد بعض الإختلالات خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يلزم على مسيرها إتخاذ القرارات الصحيحة من خلال إختيار البدائل المناسبة لطبيعة نشاطها وإمكانيتها المالية.

تلعب عملية ترشيد القرارات المالية دورا هاما في المؤسسة لما لها من أهمية كبيرة في حماية أصول المساهمين وزيادة ربحيتهم مما يؤدي لارتفاع ثروة المؤسسة وقيمتها من جهة وعلاقتها بتوازن الهيكل المالي للمؤسسة من جهة أخرى.

وباعتبار عملية ترشيد القرار تعد جوهر العملية الإدارية في المؤسسة، من اجل الوصول وتحقيق أهداف المؤسسة وحماية محيطها الماليء بالتغيرات السريعة والمفاجئة، مما يفرض عليها ضرورة الاستغلال الأمثل لمواردها لمحاولة تغطية النقص الموجود بها وكذلك التحديات التي تقف أمامها وذلك من خلال اتخاذ قرارات صائبة ورشيدة.

وانطلاقا من الإشكالية المطروحة: **كيف يساهم التحكم في القرارات المالية من تحسين الاداء المالي**

للمؤسسة؟

وبعدما تم عرضه في الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن اختبار الفرضيات مع ذكر النتائج والتوصيات على

النحو التالي:

أولا: اختبار الفرضيات

1- القرارات المالية هي القرارات المتعلقة بالقرارات التمويلية والاستثمارية وأثرها على تحسين أهداف المؤسسة، أما هدف المؤسسة فيتمثل في تحقيق البقاء والنمو وبالتالي فالقرارات المالية لم يكن لها تأثير كبير على نتائج المؤسسة وبالتالي فإن نتيجة المؤسسة متناسقة مع القرارات المالية التي اتخذتها ومنه نفي الفرضية.

2- نعم يمكن للمؤسسة أن تحسن أكثر من نتائجها المالية اعتمادا على قراراتها المالية التي اتخذتها وذلك بتحديد مصادر التمويل المناسبة لنشاط المؤسسة واختيار البدائل الاستثمارية المتاحة بناء على الإمكانيات المالية للمؤسسة.

3- تم إثبات صحة الفرضية الثالثة من خلال اختبارها في الفصل الثالث من خلال حساب بعض المؤشرات المتعلقة بالتوازن المالي، بحيث أن ترشيد القرارات المالية يحسن من الوضعية المالية للمؤسسة.

ثانيا: النتائج

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من القرارات المالية والتوازن المالي في المؤسسة وكذا محاولة الإجابة عن الإشكالية من خلال دراسة وضعية المؤسسة توصلنا إلى النتائج التالية:

أظهرت القرارات المالية أنها لم تكن متناسقة مع أهداف التوازن المالي في المؤسسة وهذا أمر يستوجب إعادة النظر والدراسة لديها بين القرارات الاستثمارية والتمويلية من جهة وأهداف التوازن المالي للمؤسسة من جهة أخرى وبالتالي يجب على المؤسسة التحكم أكثر في قراراتها المالية بشكل يراعي التوازن المالي في المؤسسة وهو الامر الذي

يحتم على المؤسسة إعادة بناء إستراتيجيتها الاستثمارية والتمويلية بما يتلائم مع قواعد التوازن المالي بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين الاداء المالي لديها.

ثالثا: التوصيات

- 1- يجب على الإدارة متابعة وتقييم عملية صنع القرار والتحكم في العوامل المؤثرة فيه.
- 2- توفير المعلومات اللازمة والموثوقة لكافة الأطراف الذين لهم علاقة باتخاذ القرارات لتكون عملية اتخاذ القرار أكثر رشادة
- 3- يجب على المؤسسة أن تعتمد على بعض المؤشرات والنسب المالية من اجل معرف الوضعية المالية لها بصورة واضحة ودقيقة.
- 4- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة.

رابعا: آفاق الدراسة

ولا زال البحث مفتوحا أمام دراسات أخرى تتعلق ب:

- 1- مساهمة القرارات المالية في تعظيم قيمة المؤسسة في الأسواق المالية.
- 2- قياس تأثير القرارات المالية باستخدام أدوات التحليل المالي الحديث.

الكتب:

- 1- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.
- 2- الحجازي عبيد علي أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، لبنان، 2010.
- 3- اليأس بن ساسي يوسف فريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 4- الياس بن ساسي ويوسف فريشي، التسيير المالي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 5- أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- 6- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001 .
- 7- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 8- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 9- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة لتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2006.
- 10- خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 11- دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 12- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 13- زكريا لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، للنشر، الإسكندرية، 2014.
- 14- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.
- 15- عبد الحكيم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 16- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
- 17- عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010.
- 18- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 19- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 20- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 21- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

- 22- محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 23- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 24 محمد شفيق وآخرون، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.
- 25 محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995.
- 26- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر، 2013.
- 27- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2000.
- 28- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإتماني، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 29- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، مركز الدلتا لطباعة، الإسكندرية، 1999.
- 30- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط1 دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 31- نعيم نصر داوود، التحليل المالي - دراسة نظرية تطبيقية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 32- وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 33- أولاد قادة أمال، جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2017.
- 34- بن الموفق سهيلة، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- 35- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الاداء، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
- 36- بوطغان حنان، تحليل المردودية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2007.

- 37- ذهبية عبد الرحمان، دراسة تأثير التغييرات في مؤشرات الأداء على إختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 38- زغيب مليكة، إشكالية تمويل المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
- 39- سمية لزغم، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.
- 40- علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
- 41- غرام طلب، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سوريا، مذكرة نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2015.
- 42- محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015.

الدوريات والمجلات:

- 43- علي خلف الركابي، بثينة راشد الكعبي، التنبؤ بالفشل المالي بالعراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد أربعة وتسعون.

الملتقيات والمحاضرات:

- 44- ربيع بوصبيح العايش، محاضرة مصادر التمويل للمؤسسة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، 2017.
- 45- مداني بن بلغيث وعبد القادر دشاش، 2011، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة.

Désignation de l'entreprise

S P M C

Activité: PROD.MATRIAUX DES CONSTRUCTION

Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercice clos le : 31/12/2013

BILAN (ACTIF)

Série G,n°2 (2010)

ACTIF	2013			2012
	Montants bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
Terrain	369 572		369 572	369 572
Batiments	77 105 090	42 843 075	34 262 014	38 117 269
Autres immobilisations corporelles	834 956 746	709 227 260	125 729 485	187 342 297
Immobilisation en cession				
Immobilisation en cours	159 392 345		159 392 345	
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	101 540 000		101 540 000	101 540 000
Autres titres immobilisés				
Pret et autres actifs financiers non courants	300 000		300 000	300 000
Impots différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	1173 663 754	752 070 336	421 593 418	327 669 138
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	33 376 629		33 376 629	34 718 201
Créances et emplois assimilés				
Clients	11 498 799		11 498 799	17 588 987
Autres débiteurs	15 612 464		15 612 464	16 840 600
Impots et assimilés	1 804 553		1 804 553	2 701 560
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	19 153 525		19 153 525	17 801 580
TOTAL ACTIF COURANT	81 445 971		81 445 971	89 650 930
TOTAL GENERAL ACTIF	1255 109 726	752 070 336	503 039 389	417 320 069

Désignation de l'entreprise

S P M C

Activité: PROD.MATRIAUX DES CONSTRUCTION

Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercic clos le : 31/12/2013

BILAN PASSIF

PASSIF	2013	2012
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	300 000 000	300 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	3 729 122	3 298 914
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat part du groupe (1)	13 505 075	10 622 440
Autres capitaux propres-Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	317 234 197	313 921 354
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	82 955 079	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	82 955 079	
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	24 730 784	27 777 315
Impôts	2 591 320	990 731
Autres dettes	75 528 009	52 507 553
Trésorerie Passif		22 123 113
TOTAL PASSIFS COURANTS III	102 850 113	103 398 714
TOTAL GENERAL PASSIF	503 039 389	417 320 069

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise

S P M C

Activité: PROD.MATRIAUX DES CONSTRUCTION

Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercice du 01/01/2013 au 31/12/2013

COMPTE DE RESULTATS

2014 30 أبريل

RUBRIQUES		2013		2012	
		Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		325 965 495		259 045 090
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			325 965 495		259 045 090
Production stockée ou déstockée		602 773			6 345 637
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			325 362 722		265 390 727
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		25 103 424		3 289 994	
Autres approvisionnements		94 416 454		62 052 604	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		22 402 987		47 565 579	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations			12 044 680	
	Entretien, réparations et maintenance	7 844 138		4 606 487	
	Primes d'assurances	2 622 201		2 558 388	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	764 500		578 935	
	Publicité				
Déplacement, missions et réceptions		34 476		51 586	
Autres services		2 198 399		992 544	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur exercices extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		155 386 581		133 740 800	
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			169 976 140		131 649 926
Charges de personnel		69 680 109		53 687 720	
Impôts et taxes et versements assimilés		6 923 346		5 774 946	
IV-Excédent brut d'exploitation			93 372 684		72 187 259

Désignation de l'entreprise

S P M C

Activité: PROD.MATRIAUX DES CONSTRUCTION

Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Période du : 01/01/2013 au 31/12/2013

COMPTE DE RESULTATS

	2013		2012	
	Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Autres produits opérationnels		352 400		4 000 000
Autres charges opérationnelles	8 888		201 902	
Dotations aux amortissements	78 107 809		64 043 064	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		15 608 386		11 942 292
Produits financiers		37 215		1 253 303
Charges financières	2 140 526		2 573 155	
VI-Résultat financier	2 103 310		1 319 851	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		13 505 075		10 622 440
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE		13 505 075		10 622 440

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

30 افريل 2014

Désignation de l'entreprise

S P M C

Activité: PROD.MATRIAUX DES CONSTRUCTION

Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercice clos le : 31/12/2014

BILAN (ACTIF)

Série G,n°2 (2010)

ACTIF	2014			2013
	Montants bruts	Amortissements, provisions et pertes de valettes		Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
Terrain	369 572		369 572	369 572
Batiments	77 105 090	45 016 090	32 088 999	34 262 014
Autres immobilisations corporelles	862 569 838	772 121 485	90 448 353	125 729 485
Immobilisation en cession				
Immobilisation en cours	159 392 345		159 392 345	159 392 345
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	101 540 000		101 540 000	101 540 000
Autres titres immobilisés				
Pret et autres actifs financiers non courants	300 000		300 000	300 000
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	1201 276 846	817 137 575	384 139 270	421 593 418
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	30 992 296		30 992 296	33 376 629
Créances et emplois assimilés				
Clients	42 781 805		42 781 805	11 498 799
Autres débiteurs	15 746 272		15 746 272	15 612 464
Impôts et assimilés	6 008 632		6 008 632	1 804 553
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	71 666 508		71 666 508	19 153 525
TOTAL ACTIF COURANT	167 195 515		167 195 515	81 445 971
TOTAL GENERAL ACTIF	1368 472 362	817 137 575	551 334 786	503 039 389

CABINET D'EXPERTISE
COMPTABLE
BEN KHALIFA DJELLOUL
 Expert Judiciaire
 Commissaire aux comptes
 Comptable AGREE
 38000 EL-OUED TEL/FAX:032.21.87.75

2015
 20

son de l'entreprise

MC

Activité: PROD.MATRIAUX DES CONSTRUCTION

Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercice clos le : 31/12/2014

BILAN PASSIF

PASSIF	2014	2013
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	300 000 000	300 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 276 077	3 729 122
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat part du groupe (1)	17 590 471	13 505 075
Autres capitaux propres-Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	321 866 548	317 234 197
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières	82 955 079	82 955 079
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	82 955 079	82 955 079
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	66 385 591	24 730 784
Impôts	2 461 988	2 591 320
Autres dettes	77 665 579	75 528 009
Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIFS COURANTS III	146 513 158	102 850 113
TOTAL GENERAL PASSIF	551 334 786	503 039 389

CABINET D'EXPERTISE
COMPTABLE
BEN KHALIFA DJELLOUL
 Expert Judiciaire
 Commissaire aux comptes
 Comptable AGREE
 38000 EL-OUED TEL/FAX: 032.21.87.75

2015
 29
 RECEPTE

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

NE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 0 3 0 1 6 9 0 5 9 4 1 3

de l'entreprise

PROD.MATRIEAUX DES CONSTRUCTION
 sse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercice du 01/01/2014 au 31/12/2014

COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES		2014		2013	
		Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués Prestations de services Vente de travaux		395 842 939		325 965 495
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			395 842 939		325 965 495
Production stockée ou déstockée		4 058 024		602 773	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			391 784 915		325 362 722
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		40 315 780		25 103 424	
Autres approvisionnements		147 024 683		94 416 454	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		19 572 101		22 402 987	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	3 084 522		7 844 138	
	Primes d'assurances	2 890 956		2 622 201	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	860 910		764 500	
	Publicité	17 390			
Déplacement, missions et réceptions		15 261		34 476	
Autres services		1 559 842		2 198 399	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur exercices extérieurs					
-Consommations de l'exercice		215 341 449		155 386 581	
I - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			176 443 465		169 976 140
Charges de personnel		77 936 065		69 680 109	
Impôts et taxes et versements assimilés		9 458 903		6 923 346	
-Excédent brut d'exploitation			89 048 496		93 372 684

BEN KHALIFA DJELLOUL
 Expert Judiciaire
 Contrôleur aux Comptes
 Comptable AGREE
 TEL/FAX: 032.21.87.75

de l'entreprise

PROD.MATRIAUX DES CONSTRUCTION
 TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Période du : 01/01/2014 au 31/12/2014

COMPTE DE RESULTATS

	2014		2013	
	Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Autres produits opérationnels		1 936 025		352 400
Autres charges opérationnelles	420 000		8 888	
Dotations aux amortissements	72 126 891		78 107 809	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		18 437 629		15 608 386
Produits financiers		323 797		37 215
Charges financières	1 170 955		2 140 526	
VI-Résultat financier	847 158		2 103 310	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		17 590 471		13 505 075
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE		17 590 471		13 505 075

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

CABINET D'EXPERTISE
COMPTABLE
BEN KHALIFA DJELLOUL
 Expert Judiciaire
 Commissaire aux comptes
 35000 EL-CI-ED TEL/FAX: 032.21.87.75

2015
 29

Désignation de l'entreprise

S P M C

Activité: PROD.MATRIAUX DES CONSTRUCTION

Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercice clos le : 31/12/2015

BILAN (ACTIF)

Série G,n°2 (2010)

ACTIF	2015			2014
	Montants bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
Terrain	369 572		369 572	369 572
Batiments	77 105 090	47 337 739	29 767 351	32 088 999
Autres immobilisations corporelles	965 434 700	816 750 828	148 683 871	90 448 353
Immobilisation en cession				
Immobilisation en cours	159 392 345		159 392 345	159 392 345
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	101 540 000		101 540 000	101 540 000
Autres titres immobilisés				
Pret et autres actifs financiers non courants	300 000		300 000	300 000
Impots différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	1304 141 708	864 088 567	440 053 140	384 139 270
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	53 208 511		53 208 511	30 992 296
Créances et emplois assimilés				
Clients	40 718 292		40 718 292	42 781 805
Autres débiteurs	34 528 430		34 528 430	15 746 272
Impots et assimilés	16 293 806		16 293 806	6 008 632
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	5 996 177		5 996 177	71 666 508
TOTAL ACTIF COURANT	150 745 218		150 745 218	167 195 515
TOTAL GENERAL ACTIF	1454 886 926	864 088 567	590 798 358	551 334 786

SPND
PROD MATRIALX DES CONSTRUCTION
TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercic clos le : 31/12/2015

BILAN PASSIF

PASSIF	2015	2014
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	300 000 000	300 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 953 310	4 276 077
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat part du groupe (1)	12 026 632	17 590 471
Autres capitaux propres-Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	316 979 942	321 866 548
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières	82 955 079	82 955 079
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	82 955 079	82 955 079
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	72 354 175	66 385 591
Impôts	1 841 041	2 461 988
Autres dettes	112 755 662	77 665 579
Trésorerie Passif	3 912 458	
TOTAL PASSIFS COURANTS III	190 863 337	146 513 158
TOTAL GENERAL PASSIF	590 798 358	551 334 786

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise

S P M C

Activité: PROD.MATRIUAUX DES CONSTRUCTION

Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES		2015		2014	
		Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		296 885 923		395 842 939
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			296 885 923		395 842 939
Production stockée ou déstockée			23 055 653	4 058 024	
Production immobilisée			16 668 597		
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			336 610 174		391 784 915
Achats de marchandises vendues				40 315 780	
Matières premières		44 579 511		147 024 683	
Autres approvisionnements		106 628 644			
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services				19 572 101	
Autres consommations			26 026 978		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale			3 084 522	
	Locations			2 890 956	
	Entretien, réparations et maintenance	540 086			
	Primes d'assurances	3 185 149			
	Personnel extérieur à l'entreprise			860 910	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	2 138 970		17 390	
	Publicité			15 261	
Déplacement, missions et réceptions		71 962			
Autres services		724 462		1 559 842	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur exercices extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		183 895 764		215 341 449	
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			152 714 409		176 443 465
Charges de personnel		85 510 928		77 936 065	
Impôts et taxes et versements assimilés		5 718 129		9 458 903	
IV-Excédent brut d'exploitation			61 485 350		89 048 496

Designation de l'entreprise

S P M C

Activité: PROD.MATRIAUX DES CONSTRUCTION

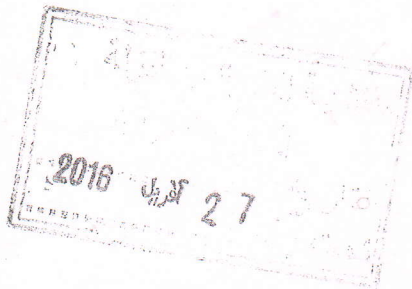
Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Période du : 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTATS

	2015		2014	
	Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Autres produits opérationnels				1 936 025
Autres charges opérationnelles	1 681		420 000	
Dotations aux amortissements	46 950 992		72 126 891	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		14 532 676		18 437 629
Produits financiers		1 031 038		323 797
Charges financières	3 537 083		1 170 955	
VI-Résultat financier	2 506 044		847 158	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		12 026 632		17 590 471
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE		12 026 632		17 590 471

(*) A détailler sur état annexe à joindre.



Désignation de l'entreprise

S P M C

Activité: PROD.MATRIUAUX DES CONSTRUCTION

Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercice clos le : 31/12/2016

BILAN (ACTIF)

Série G,n°2 (2010)

ACTIF	2016			2015
	Montants bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
Terrain	22 369 572		22 369 572	369 572
Batiments	77 105 090	50 246 778	26 858 311	29 767 351
Autres immobilisations corporelles	1207 206 417	873 630 304	333 576 113	148 683 871
Immobilisation en cession				
Immobilisation en cours	30 584 671		30 584 671	159 392 345
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	101 540 000		101 540 000	101 540 000
Autres titres immobilisés	2 800 000		2 800 000	
Pret et autres actifs financiers non courants	20 300 000		20 300 000	300 000
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	1461 905 752	923 877 083	538 028 669	440 053 140
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	42 674 564		42 674 564	53 208 511
Créances et emplois assimilés				
Clients	37 012 082		37 012 082	40 718 292
Autres débiteurs	13 727 702		13 727 702	34 528 430
Impôts et assimilés	3 585 634		3 585 634	16 293 806
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	134 780 427		134 780 427	5 996 177
TOTAL ACTIF COURANT	231 780 411		231 780 411	150 745 218
TOTAL GENERAL ACTIF	1693 686 163	923 877 083	769 809 080	590 798 358

Désignation de l'entreprise

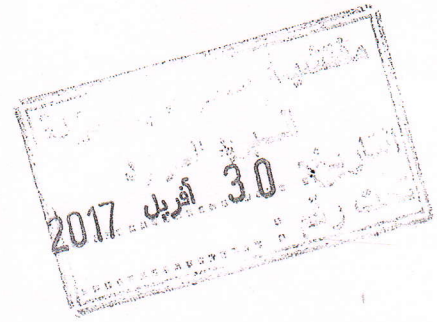
S P M C

Activité: PROD.MATRIAUX DES CONSTRUCTION

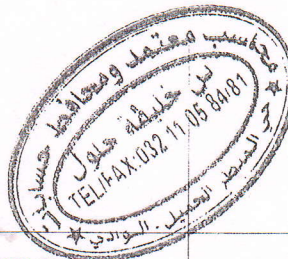
Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercic clos le : 31/12/2016

BILAN PASSIF



PASSIF	2016	2015
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	540 000 000	300 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	5 440 388	4 953 310
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat part du groupe (1)	13 530 022	12 026 632
Autres capitaux propres-Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	558 970 410	316 979 942
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	76 620 765	82 955 079
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	76 620 765	82 955 079
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	71 983 029	72 354 175
Impôts	2 050 685	1 841 041
Autres dettes	60 184 189	112 755 662
Trésorerie Passif		3 912 458
TOTAL PASSIFS COURANTS III	134 217 904	190 863 337
TOTAL GENERAL/PASSIF	769 809 080	590 798 358



(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise

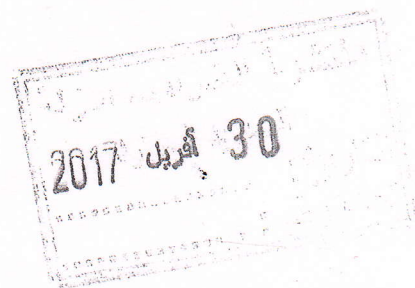
S P M C

Activité: PROD.MATRIAX DES CONSTRUCTION

Adresse: TEMACINE TOUGGOURT W.OUARGLA

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTATS



RUBRIQUES	2016		2015	
	Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue		320 366 370		296 885 923
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais,remises,ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes		320 366 370		296 885 923
Production stockée ou déstockée	22 069 191			23 055 653
Production immobilisée				16 668 597
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		298 297 179		336 610 174
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	3 647 247		44 579 511	
Autres approvisionnements	77 468 063		106 628 644	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	33 590 888		26 026 978	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations			540 086	
Entretien, réparations et maintenance	2 439 261		3 185 149	
Primes d'assurances	3 235 482			
Personnel extérieur à l'entreprise			2 138 970	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 161 250			
Publicité	48 220		71 962	
Déplacement, missions et réceptions				
Autres services	419 920		724 462	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur exercices extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	122 010 334		183 895 764	
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		176 286 845		152 714 409
Charges de personnel	100 434 368		85 510 928	
Impôts et taxes et versements assimilés	4 214 082		5 718 129	
IV-Excédent brut d'exploitation		71 638 394		61 485 350

